المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً الإطار المنهجي للدراسة:

تحظى المشروعات الصغيره بإهتمام مخططى السياسات الاقتصادية الاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى على حد سواء وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في النمو الاقتصادي وخلق العمل وتفعيل التنمية المحلية والاقليمية.

وإدراكاً لدور المشروعات الصغيره وديناميكية وأهميته في إعادة هيكلة الاقتصاديات ، ومكافحة الفقر والبطالة كظواهر بدت تغذو كثير من مجتمعاتنا العربية والإسلامية فقد بات من الضرورى إيلاء هذه المشروعات العناية والإهتمام الذي تستحق باعتبارها أداة استراتيجية فاعلة لمواجهة حالات الفقر والبطالة وظواهرها بما يضمن تحقيق الاسهام الاجتماعى ويعزز الدور الذي تلعبه القوى البشرية خاصة المرأة وجيل الشباب من المبادرين.

وتعتبر المشروعات الصغيرة واحدة من المكونات التي لعبت دوراً كبيراً في النهوض باقتصاديات كثير من البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية. حيث أن تجارب كثير من دول العالم المتقدمة والنامية مثل الولايات المتحدة الامريكية والمانيا وايطاليا وانجلترا واليابان والهند وباكستان وبنغلاديش ومصر والمغرب وغيرها أثبتت أن المشروعات الصغيرة القدح المعلى في النهوض باقتصاديات هذه الدول ، فإذا كانت الدول المتقدمة تولى اهتماماً كبير لهذه المشروعات ، فمن الأولى والأجور للدول النامية ومن ضمنها السودان، أن تقوم بذلك لأنها أحوج ما تكون للدور الذي تلعبه المشروعات الصغيره في النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، هذا يعني أنه من الأهمية بمكان أن تعمل هذه الدول على رعاية وحماية هذه المشروعات وتوفير البيئة المناسبة والخدمات اللازمة لها لكى تنمو وترعرع.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أنها الأولى التي تبحث موضوع تمويل المشروعات الصغيره بمحلية الدمازين في ولاية النيل الازرق ويؤمل تسهم في إثراء الإنتاج المصرفي في هذا المجال وأن تفيد هذه الفئات.

أ/ إدارة التمويل الأصغر بنك السودان المركزى في التعرف على تحفظات أصحاب المشروعات الصغيره تجاه التمويل الرسمى بما يساعد في تصميم نظام التمويل الأصغر يتلاءم مع الحاجات التمويلية لهذه الفئة من المستثمرين أو على وضع برنامج لتدريب مديرى المؤسسات المالية والعاملين بوحدات التمويل الأصغر بهذه المؤسسات لتمكينهم من الوقوف على أفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل الأصغر.

ب/ مديرو المؤسسات المالية إذ أن إطلاعهم على نتائج هذه الدراسة قد يفيدهم في إدراك بعض جوانب القصور في تمويل المشروعات الصغيره ووضع استراتيجيات لمواجهة الصعوبات التي التي يتخذونها والحلول التي يضعونها للمشكلات التي تجابها المؤسسات التي يديرونها.

ج/ الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيره بمحلية الدمازين وحي الوحده الإدارية ووحدة الاستثمار والرعاية الاجتماعية وديوان الضرائب وديوان الزكاة والغرف التجارية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والاستراتيجية والحرفيين وإذا أن إطلاعهم على هذه الدراسة قد يساعد في تجاوز كثير من العقبات التي تقف حجر عثرة في سبيل تمويل المشروعات الصغيرة كل في دائرة اختصاصه.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1/ هل تعمل المؤسسات المالية بمحلية الدمازين على توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيره؟

2/ ماهي الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيره وماهي الآثار المترتبة على تلك الصعوبات؟

3/ مامدى إستعداد المؤسسات المالية بمحلية الدمازين للقيام بتمويل المنشآت الصغيره؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى الآتى:

1/ معرفة مدى مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدمازين في توفير التمويل للمشروعات الصغيره والمتوسطة.

2/ الوقوف على الصعوبات المالية والإدارية التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيره.

3/ معرفة مدى إستعداد هذه المؤسسات المالية للقيام بتمويل المشروعات الصغيره.

فرضيات الدراسة :

1/ المؤسسات المالية بمحلية الدمازين تعمل على تمويل المنشآت الصغيرة.

2/ هنالك صعوبات مالية وإدارية داخل المؤسسات المالية بمحلية الدمازين تعوق تمويل المنشآت الصغيرة.

3/ يوجد نقص في الكادر البشرى المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل فروض المشروعات الصغيرة بالمؤسسات المالية العاملة بمحلية الدمازين.

منهجية الدراسة :

إتبعت هذه الدراسة المنهج الاحصائى الوصفى ومنهج دراسة الحالة .

مصادر جمع البيانات :

تم جمع البيانات كالآتى:

أ/ البيانات الأوليه : تم جمعها من الدراسة الميدانية عن طريق الاستبيان والمقابلات الشخصية والملاحظة والتقارير من المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة.

ب/ البيانات الثانوية يتم الحصول عليها من المراجع والمجلات والكتب وأوراق العمل والنشرات والدوريات بالإضافة الى شبكة الانترنت.

الحدود الزمانية والمكانية :

الحدود المكانية: الفترة من 2001 إلى 2007م,

الحدود الزمانية: هي الحدود الجغرافية لمحلية الدمازين بولاية النيل الأزرق.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كل المؤسسات المالية بمحلية الدمازين والبالغ عددها أربعة مؤسسات والمشروعات الصغيره والمتوسطة بمحلية الدمازين والبالغ عددها (4) نشاط ، تشمل (10) نشاط اصطناعى و(8) ونشاط تجاربو(20) نشاط خدمى بالإضافة الى المؤسسات ذات الصلة بالمنشآت الصغيره والمتوسطة بالمحلية.

هيكل الدراسة:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، تشتمل المقدمة على الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، أما **الفصل الأول يشتمل علي الإطار النظري للمشروعات الصغيرة** ويحتوي علي ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: ماهية المشروعات الصغيرة والمبحث الثاني: مفهوم المشروعات الصغيرة وأسباب فشلها، والمبحث الثالث: السياسات العامة لدعم المشروعات الصغيرة أما **الفصل الثاني: النظام المالي ودوره وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحتوي علي مبحثين** المبحث الأول: النظام المالي والمؤسسات المالية والمبحث الثاني: دور وأهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أما **الفصل الثالث: الدراسة الميدانية** وتشمل ثلاثة مباحث المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك الأسرة وبنك الإدخار والمبحث الثاني: التطور التاريخي للأعمال والمشروعات الصغيرة في السودان ، المبحث الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات ، أما **الخاتمة تحتوي علي النتائج والتوصيات** اولاً : النتائج وثانياً:التوصيات والمصادر والمراجع و الملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة

1/ دراسة: مشاعر عوض ادريس , 2007م، اثار تمويل المؤسسات المالة للمشروعات الصغيرة): [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في ان البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية التمويلة تركز انشطتها على تقديم التمويل للقطاعات الكبيرة الحجم كالشركات الزراعية والصناعية وشركات الصادر ولكن المشرعات الصغيرة الحجم تحظى بفرص تمويلية غير كافية وقد هدفت الدراسة الى ابراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ومن ثم ازالة الفقر او العمل على تخفيض حدته وقد تمثلت الفرضيات في توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة الذي يؤدي الى اذدياد الدخل والاستقرار يساهم تمويل المشرعات الصغيرة في خفض حدة الفقر , والسياسات التمويلة الغير مرنة فيما يخص المشروعات الصغيرة التي تؤثر انتجها ونجاحها , يؤدي ضعف الضمانات المتاحة لشريحة المنتجين الصغار الى عدم الحصول على التمويل المناسب وتكمن اهمية الدراسة في امكانية تطوير مؤسات قوية توفر الخدمات الملية المطلوبة بطريقة مستدامة للفقراء الناشطين اقتصاديا وتفصل دور البنوك في توفير خدمات التمويل الاصغر , وقد اتبعت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي بالاضافة الى المنهج الوصفي ومن اهم نتائج الدراسة ان التمويل المقدم من المؤسسات المالية والمصارف التجارية والمتخصصة الى المشروعات الصغيرة ضئيل جدا عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الاخرى مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المشروعات , ويعتبر التمويل الاصغر عنصرا هاما واستراتيجا لتقليل الفقر , ومن اهم التوصيات اعطاء المذيد من الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة في السياسة الكلية الموسسة .

---

[1] مشاعر عوض ادريس ، آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة , دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2007.

_ تختلف الدراسة عن دراسة الباحث في ان الباحث يحاول التعرف على المشاكل التي تواجه التمويل الاصغر في البنوك التجارية وقد قامت هذه الدراسة بدراسة الاثر المترتب على تمويل المؤسسات المالية بالمشروعات الصغيرة .

2/ دراسة: خطاب فتح الرحمن حمد النيل،2008م(دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة)[1]

تمثلت مشكلة البحث في ان الباحث وجد من خلال الدراسات السابقة ان التركيز الاكبر للتمويل المصرفي في السودان على بعض الانشطة الاقتصادية بصورة انتقائية مما احدث فجوة في تمويل المشروعات الصغيرة لاسيما الحرفية وبالتالي اهمل دورها في المساهمة في التنمية الاقتصادية واستيعاب الايدي العاملة لما في ذلك من تخفيض نسبة البطالة لذلك ركزت الراسة على دراسة هذه الفجوة وامكانية ملائهاعن طريق دراسات تنزيل العقبات وترضي المصارف المستهدفة ، ويهدف البحث الى بيان دور واهمية التمويل المصرفي في تنمية ودعم الصناعات الصغيرة والوقوف على مشاكل التمويل المصرفي المتعلق بالمشروعات الصغيرة ، تمكن اهمية الدراسة في انها تحاول الغاء الضوء على اهمية التمويل المصرفي المدروس والمستوعب لكوامن خطر التسعير في دفع عجلة الاقتصاد، وقد اختبر الباحث العديد من الفرضيات تمثلت في ان هناك علاقة قوية بين المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ،هنالك علاقة قوية بين زيادة فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والسياسات التمويلية ،وقد اتبع الباحث المنهج الاحصائي الوصفي لدراسة الحالة ،توصل الباحث الى العديد من النتائج اهمها ان قطاع الاعمال الحرفية الصغيرة يتمتع بميزات كبيرة الا انه ظل مهملا ولا تظهر اسهاماته في الاقتصاد من ناحية مساهمته في الدخل القومي وانه يعاني من فجوات استشارية وفية ومالية وفجوة المعلومات ومن اهم توصيات الدراسة اعفاء كافة انواع

---

[1] خطاب فتح الرحمن حمد ، دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2008م.

الصناعات الصغيرة من الضرائب والرسوم المتعلقة بالتمويل واتاحة فرص التدريب للقطاع الحرفي لتنمية المهارات الادارية.

تقوم الدراسة بالتعرف على دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة بينما يقوم الباحث بدراسة المشاكل التي تواجه البنوك التجارية في عمليات التمويل الاصغر .

3/ دراسة : مريم على ونورعبدالله ، 2008م :[1]

ركزت مشكلة الدراسة على دور جمعية بورتسودان لتنمية الأعمال الصغيره في مجال التمويل الاصغر بولاية البحر الأحمر والخبرات والأنشطة التي تولدت عبر عمل الجمعية لفترة اثنين وعشرون عاماً وذلك لتحقيق الأهداف الآتية : إبراز أهمية تنمية المرأة في ولاية البحر الأحمر لأنها تمثل الركيزة الأساسية للمجتمع، التعرف على دور المشروعات الصغيره في تنمية المرأة ، التعرف على المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية الصغيرة وتقديم مقترحات الحلول.

فرضيات الدراسة : توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مجال عمل المشروعات الصغيره ومستوى العائد منها، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مرونة شروط تمويل المشروعات الصغيره ورضا المستفيد عن أداء الجمعية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيره وسنوى الدخل.

واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة اعتماد على الوصف التحليلى واختيار عينة عشوائية بسيطة في مجتمع الدراسة المكون من المتغيرات من جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيره وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج وأهمها مايلى : تعانى جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيره من شح في مصادر التمويل مما اضطرها لاتخاذ عدد من السياسات لتوفيق أوضاعها.

---

[1] مريم على ، ونورعبدالله، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2008م.

معظم المشروعات النسوية الصغيره ذات طابع تقليدى مما يدل على أن المشروعات الصغيره تحتاج الى مزيد من التطوير.

تعتبر مشكلة تسويق منتجات المشروعات الصغيره واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المشروعات النسوية الصغيره.

أوصت الدراسة بالآتى:

الاهتمام بخلق مصادر تمويلية مختلفة لجمعية تنمية المشروعات الصغيره شكل نموذج رائد لتنمية المشروعات الصغيره في الولاية، العمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لها على المستوى الداخلى والخارجى ، الاهتمام بالبرامج المتكاملة في تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تتحقق الفائدة المرجوه من المشروعات الصغيره.

4/ دراسة : ادريس محمد عمر ،2009م:[1]

تبحث مشكلة هذه الدراسة عن دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيره في السودان وذلك من خلال دراسة أثر التمويل المقدم للمشروعات الصغيره على تحسين وضع المستفيد النهائي من جانب وتقييم مستوى الأداء في المؤسسات المقرضة من الناحية المالية والفنية والإدارية من الجانب الآخر فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الاحصائي الوصفى ودراسة حالة للوقوف على مدى توفير المؤسسات المالية العاملة بمحلية الدويم بولاية النيل الابيض لتمويل المشروعات الصغيره والمشاكل والصعوبات التي تواجهها والآثار المترتبة على هذه الصعوبات.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من الفرضيات الآتية:

زيادة القدرة المؤسسية التمويلية العاملة بمنطقة الدراسة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات في مجال التمويل الاصغر وتطوير الموجود حالياً منها باشتراكهم بدورات وبرامج

(1) ادريس محمد عمر، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان ، دراسة حالة بعض المصارف في محلية الدويم ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2001-2007م.

تدريبية محلية واقليمية ، إستخدام أساليب التمويل الاسلامية بآلياتها المختلفة مع التركيز على صيغة المشاركة.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

ان الغالبية العظمى في المشروعات الصغيره قيد الدراسة محتاجة للتمويل ، ان المؤسسات المالية قيد الدراسة تعمل على تمويل المشروعات الصغيره إلا أنها تأتى في مرتبه متأخرة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، عدم العدالة في توزيع القروض، معوقات تمويل المشروعات الصغيره وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية بالإضافة الى أن الأصول المستخدمة في الضمان غير مسجلة في مكاتب التسجيلات وعدم وجود رخص لمزاولة النشاط في بعض الأحيان.

5/ دراسة : محمد سر الختم حاج عمر علي، 2009م: [1]

ركزت هذه الدراسة دور البنك السوداني في التمويل الاصغر، تلخصت مشكلة الدراسة في انه يسود وسط الممارسين الاكاديميين بأن تجربة المصارف السودانية في مجال التمويل الاصغر لم تحقق النجاح المطلوب والامال معلقة على هذا القطاع ويواجه العديد من الانتقادات على وجه الخصوص المصارف المتخصصة باعتبارها المؤسسات التي وضعت التمويل الاصغر ضمن اهدافها، وقد هدفت الدراسة الي تقييم تجربة البنك الزراعي السوداني في مجال التمويل الاصغر باعتباره اول مؤسسة بالسودان تبدأ وتهتم بهذا النشاط وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوضعي ،وترجع اهمية البحث الي ان جانبين جانب الاهمية العلمية لعدم توافر البحوث والدراسات التطبيقية في مجال تقييم تجربة التمويل الاصغر وجانب الاهمية العملية امكانية رسم السياسات الاقتصادية لمتخذيي القرارات في مجال التمويل الاصقر ومن اهم النتائج توصيل الباحث الى ان البنك الزراعي السوداني من خلال الفترة من 2000-2006 لم يتمكن من استخدام كافة السقف المحدد له في مجال التمويل الاصغر، وان افضل الصيغ التي يمكن استخدامها هي

[1] محمد سر الختم حاج عمر ، دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الاصغر، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2009م.

المرابحة،المضاربة، المشاركة وتوصيل الباحث الي العديد من التوصيات اهمها استخدام افضل الطرق والاساليب لتقليل تكلرفة الاصول والانتشار ،وتدريب المختصين بأمر التمويل الاصغر بحيث يمكنهم من القيام بدرهم تجاه المعنيين بكل سهولة.

تختلف داسة الباحث عن هذه الدراسة في انه يسود بين الممارسين الاكاديميين بأن تجربة المصارف السودانية في مجال التمويل الاصغر لم تحقق النجاح وقد هدفت الي تقييم تجربة البنك الزراعي في مجال التمويل الاصغر وقد هدفت دراستي الي التعرف على الصعوبات التي تواجه البنوك في مجال التمويل الاصغر .

6/ دراسة زبيدة 2010م [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تمويل القطاعات التنموية الزراعية والصناعية الاسكانية وقد عرف السودان هذا النوع من البنوك وله تجربة في ذلك خاصة في مجال التنمية الصناعية فالي أي مدي نجحت هذه التنمية في السودان .

اهتمت الدراسة في موضوع دور البنوك التخصصية في تحقيق التنمية الصناعية في السودان في انه لم يحظي بدراسات علمية كافية علي الرغم من اهميتها وبالتالي يمكن ان يشكل هذا البحث اضافة علمية فضلاً علي انه من الناحية العلمية يمكن الناتج المتوصل اليها ان تفيد متخذي القرار الاقتصادي.

هدفت الدراسة الي دور البنوك المتخصصة في تحقيق التنمية الصناعية في السودان ، والتعرف علي جهود بنك النيلين في التنمية الصناعية في تمويل القطاع الصناعي والوصول الي نتائج للتغيير من الناحية العملية والعلمية.

أوصت الدراسة بتحقيق البنوك ودورها بصورة مرضية لابد من ايجاد بيئة اقتصادية متكاملة علي مجموعة بنك النيلين ان تسعي من حيثنا من أجل انشاء محفظة تمويل تحت اعتابها ، وعند تمويل المجموعة لقطاع الصناعات يجب تسهيل وتبسيط الاجراءات التمويلية .

---

[1] زبيدة احمد الامام ، دور البنوك المتخصصة في تمويل التنمية الصناعية في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، 2010م.

نتجت عن هذه االدراسة تركيز البنوك المتخصصة علي تحقيق وسائل متصاعدة من العمليات التنموية ضمن اطار القطاع الذي تعمل فيه ، سياسة التمويل الصناعي من الوسائل المهمة لتشجيع النمو والاستقرار الصناعي ، التمويل من البنوك المتخصصة بصورة عامة لم يكن كاملاً .

7/ دراسة مبارك 2013م [1]

تلخصت مشكلة البحث في اثر التمويل الاصغر في تطوير المشروعات الصغيرة ومدي كفاية التمويل المقدم من المصارف لتطوير المشروعات الصغيرة ومن اثر هذا التمويل في زيادة دخل الاسر التي منح لها التمويل.

تكمن اهمية الدراسة في تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة باعاتبارها تلعب دوراً هاماً في زيادة الدخول وتحسين مستوي المعيشة لذوي الدخول الضعيفة وبالرغم من الدعم الذي تقدمه الدولة حجمه مقدراً الا انه لا يكفي الحاجات الزائدة وان هذه المشروعات تواجهها مشكلة عدم توفر التمويل الكافي .

هدفت الدراسة الي معرفة مفاهيم وآليات التمويل الاصغر ومؤسساته والتعرف علي المشروعات التي قام بتمويلها ممصرف الادخار ومعرفة الاثر الذي تركته سلبياً وايجابياً – التعرف علي الأسس والضوابط التي يتم علي اساسها تمويل المشروعات الصغيرة – معرفة مدي توافق سياسات مصرف الإدخار مع السياسات العامة للدولة للتمويل الأصغر .

كما اوصت الدراسة بزيادة السقف التمويلي للمشاريع الصغيرة وزيادة عدد مؤسسات المالية والمصرفية المتخصصة وزيادة اهتمام المصارف التجارية بالمتطلبات التمويلية للمشروعات – زيادة وتطوير برامج التنمية والتدريب وازالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية لنظام المصرف التي هي من اهم العناصر الاساسية لانجاح عملية التمويل .

---

[1] مبارك مكئ عبد السلام – دور التمويل الاصغر في تطوير المشروعات الصغيرة -2013م ، جامعة النيلين ، ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشورة .

توصلت الدراسة الي النتائج الي انها قد اثبتت الدراسة ان 95% من اصحاب المشروعات الممولة يقومون بسداد قرض التمويل في شكل اقساط شهرية وان نسبة 10% من المستفيدين اكدوا بان السداد يتم بعد انتاجية المشروع .

لقد اثبتت الدراسة ان 75% من اصحاب المشروعات كان زهابهم الي المصرف بمفردهم وهذا يدل علي ان الثقافة المصرفية قد وصلت الي الجميع – اثبتت بأن السياسة التمويلية التي تبعها مصرف الادخار من تعامله مع المشروعات تتسم بالنجاح.

8/ دراسة مروة 2013م [1]:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الآثار المترتبة علي استخدام استراتيجية التمويل الاصغر كما كان كاداء لتحقيق حدة الفقر من واقع استعراض ودراسة التجارب العالمية والمحلية .

تكمن اهمية الدراسة في الدور الهام الذي يمكن انم يلعبه قطاع التمويل الاصغر في التنمية الاقتصادية كما يمكن ان يكون عنصراً هاماً لاستراتيجية تقليل الفقر وذلك لان الفقراء في معظم دول العالم لا يتمكنون من الحصضول علي الخدمات المالية الرسمية (فالحصول علي الخدمات المالية عن طريق التمويل الاصغر يمكن الفقراء بزيادة وتنويع دخلهم وبناء ممتلكاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتحسين حياتهم .

هدفت الدراسة الي التعرف الي الاطار النظري الي التمويل الاصغر، التعرف علي مفاهيم واسباب الفقر، المساهمة في ايجاد حلول تسهم في تحقيق نتائج ايجابية للتمويل الاصغر.

نتجت الدراسة ان التمويل الاصغر اداء فعالة وقوية لمحاربة الفقر التمويل الاصغر يسهم في تحريك الطاقات المتعلطلة الي طاقات مستقلة مما يؤدي الي توازن في

---

[1] مروة عبد الرحمن محمد صالح ، دور التمويل الاصغر في تحقيق حدة الفقر ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة النيلين ، 2013م .

المجتمع ،هنالك تحديدات مازالت تواجه التمويل الاصغر وصعوبة الاجراءات وغياب دراسة احتياجات العملاء.

اوصت الدراسة الي ضرورة العمل علي تنمية صناعة التمويل الاصغر بصورة مستدامة مؤسسياً تتكامل مع القطاع الرسمي ، ضرورة العمل علي ابتكار اساليب جديدة للضمانات ، خلق شبكة معلومات تمكن الوصول الي معلومات حديثة.

الفصل الأول

المشروعات الصغيرة

المبحث الأول: ماهية المشروعات الصغيرة

المبحث الثاني : مفهوم المشروعات الصغيرة وأسباب فشلها.

المبحث الثالث: السياسات العامة لدعم المشوعات الصغيرة

المبحث الأول

ماهية المشروعات الصغيرة

تعريف المشروعات الصغيرة:

سار العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين اتجاه متعاظم نحو تمجيد الحجم الصغير من المشروعات وارتفع شعار أن الصغير هو الجميل. بمعنى أن الوحدة الانتاجية الصغيرة هي التي تحقق الابتكار وكل تحسين في جودة مخرجاتها, من حيث كان الأتجاه المستقبلي في كثير من البلدان نحو التأكيد على أهمية المشروع الصغير. ورغم ذلك الاتجاه لايوجد أتفاق حول تعريف جامع لهذا المشروع. وحيث يختلف الزمان والمكان.[1]

وقد أظهرت الدراسات التي اجريت على قطاع الصناعات الصغيرة أن هنالك ما يتجاوز خمسين من الصناعات الصغيرة والعديد من الدول ليس لها تعريف رسمي لهذا النوع من الصناعات في حين دولاً أخرى بها تعريفات عديده ومختلفة تضم ملكيات فردية وأعمالاً اسرية وشركات تضامن بها عدد صغير من العمال وصناعات الكوخ والحرفيين .[2]

عليه فهناك ثمة صعوبة في تعريف الصناعات الصغيرة حيث لايوجد لها حتى الآن تعريف متفق عليه دولياً وذلك لعدة أسباب منها اختلاف مراحل النمو الصناعي ومدى التقدم التكنولوجي .

وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة من بلد لآخر. فما يعتبر متوسط أو كبير في دولة نامية مثلاً يعتبر من المشروعات الصغيرة في دولة متقدمة.[3]

التجارة الدولية في تعريف المنشآت الصغيرة:

أما في السودان فتعرف المنشآت الصغيرة بأنها التي تستخدم تكنولوجيا حديثة وعدد العاملين بها لايزيد عن 25 عاملاً، أما الأعمال الحرفية فهي التي يتراوح عدد العاملين بها بين واحد إلى تسعة عمال.[4]

أهم التعاريف للصناعات الصغيرة في السودان:

---

[1] د. محمد كمال الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالاسكندرية، الطبعة الثانية ، يناير 2000م، ص293.

[2] Tuil,G.S.Small business Agenda: Trends in (2) a global Economy .University Press of America , 1989.

[3] محمد عبدالمجيد بصل ، تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية في الدول النامية ، ورقة قدمت في ندوة ببنك التنمية الصناعية المصري، القاهرة: يناير 1996م.

[4] د. يوسف طه جمعه، الصناعات الصغيرة في العاصمة المثلثة ومدينة ودمدني بالسودان نشأتها وتطورها ومعوقات أدائها ، مجلة دراسات، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث، يونيو 1991م.

مصلحة الأحصاء: تعتبر الصناعة صغيرة إذا كان عدد المستخدمين فيها أقل من 25شخصاً .مركز تطوير الإدارة: تعتبر الصناعة صغيرة إذا كان عدد المستخدمين في المصنع أقل من 21 شخصاً وكان رأس المال المستثمر في حدود نصف مليون دولار.[1]

معهد البحوث والاستشارات الصناعية: يعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي تستخدم ما بين 10 – 50 عاملاً ويتراوح استثمارها بين 40 ألف إلى 200 ألف جنيه .أما في القطاع المصرفي فلا يوجد تعريف محدد لقطاع الصناعات الصغيرة.

إشارة لهذا الخصوص يركز بدرالدين 1991م أنه نسبة لعدم وجود تعريف محدد بالنسبة للسياسة التمويلية ملزم للبنوك التجارية فقد لجأت المصارف إلى تعريفات مختلفة وذلك لخدمة قطاعات معينة والتركيز على أنواع محددة من الأنشطة والمشروعات الصغيرة بالكيفية التي تناسب ظروفها وتحقق أهدافها. كما أن هذه التعريفات يمكن استنباطها من واقع التمويل للقطاع.[2]

أما الدكتور أحمد الصديق جبريل(2002م) فقد عرفها بالمفهوم الحديث على أنها تلك الصناعة التي تقبل التطوير والتحسين تمشياً مع فنون الانتاج ورغبات المستهلكين بمستوى متوسط في كثافة رأس المال.[3]

ويرى د.سيد عباس (1994م) أن الاعمال الصغيرة تعرف بأنها تلك الاعمال التي تملك وتدار بواسطة شخص واحد يتخذ جميع القرارات على كافة المستويات والانشطة ويخدم اقل من 50 عاملاً[4]. أما د. محمد الطيب عبدالله (1993م) فقد حدد حجم العمالة بأقل من 50عاملاً . [5]

---

[1] عباس حسن منوفلي ، الاستثمار في السودان، عوامله ومجالاته وبتركيز على الاستثمارات الصغيرة لاستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة ، الأمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي ، التصدير ،شركة مطابع نجد التجارية ، الرياض: 1411هـ - 1990م.

[2] بدرالدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ، وقفة آخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر ، معهد الدراسات المصرفية ، الخرطوم : 1996م.

[3] د. احمد الصديق جبريل، تمويل الصناعات الصغيرة في السودان بالتطبيق على تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني ، اتحاد المصارف السوداني ، الخرطوم : مجلة المصارف ، العدد الثاني، السنة الأولى، اكتوبر 2002م.

[4]Sayed Abbs"Small Business financing Gain The Sudan, discussion Paper Presented for The Economic Research In Stilt ute, 1994.

[5] محمد الطيب عبدالله ، البناء المؤسسي للصناعات الصغيرة ، الخرطوم: معهد البحوث الاقتصادية ،1993م.

وفي تعريف لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) تعرف الصناعات الصغيرة بأنها "مجموعة من المشروعات التي تقوم بالانتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس الاموال صغيرة وتوظف عدداً محدوداً من الايدي العاملة"[1]

معايير تحديد ماهية المشاريع الصغيرة:

في كافة دول العالم هناك جهات مختلفة تقوم بوضع معايير أو أسس يتم من خلالها تحديد ماهية المشروع الصغير من خلال تصنيف المشروعات من حيث الحجم إلى (كبير وصغير) وكذلك من حيث النوع والنشاط وهذه المعايير والأسس تختلف من دولة إلى أخرى. ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد المشروعات الصغيرة وهذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية (السكانية) والاجتماعية ...الخ وبناء على هذه المعايير يتم تحديد التعامل مع المشروعات من حيث المساعدات والتسهيلات الحكومية لها ومعاملتها ضريبياً .

وأهم هذه المعايير:

1. استقلالية الإدارة والملكية.
2. محدودية نصيب المشروع من السوق الذي ينتمي إليه.
3. انخفاض عدد العاملين في المشروع.
4. انخفاض القيمة السنوية المضافة للمنشأة.
5. انخفاض مسئولية المنشأة تجاه الحكومة (الضرائب).
6. محدودية إجمالي الأموال المستثمرة في المشروع.
7. محدودية الأرباح المتحققة.

بالنسبة للمعيار الأول استقلالية الإدارة والملكية وكذلك المعيار الثاني محدودية نصيب المشروع في السوق الذي ينتمي إليه هذين معيارين أساسيين لأعتبار المشروع صغير أم لا .

---

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 1422هـ - 2002م ، ص116.

أما بالنسبة للمعيار الثالث وهو انخفاض عدد العاملين في المشروع فهذا يختلف من بلد إلى أخر باختلاف الاوضاع الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والتركيب السكاني وعدد السكان في الدول وعوامل أخرى. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرته لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية بحدود 250 عامل ويمكن تجاوز هذا الرقم ليصل إلى (1500) عامل في بعض الحالات. وكما حددت المنظمة القيمة السنوية المضافة بأن لا تتجاوز 4.5 مليون دولار واجمالي الاموال المستثمرة لايزيد عن 9 مليون دولار والارباح المتحققة خلال العامين الاخيرين لاتتعدى (450) الف دولار . وهذه الارقام تمثل حدود قصوى. [1]

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

تعتبر المشروعات الصغيرة في غالبية دول العالم الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي وطوق النجاة في كثير من البلدان عند بروز المشكلات خاصة مشكلة البطالة ويمكن القول أن تعريف المشروعات الصغيرة يستدل عليه من خصائص ومميزات هذه المشروعات . ومنها أهم مميزات المشروعات الصغيرة على اختلاف أنواعها.

1/ الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

فالمشروع الصغير يتميز بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الإلفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء ورفع التكلفة وتجاهل الالقاب الرسمية عند الحديث فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج أوالسلعة يتم في جو يسود فيه طابع الصداقة بين عملاء المشروع الصغير وتتكون بينهم علاقات شخصية تأخذ طابع الود والصداقة.

2/ المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا

---

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف، المرجع السابق ، ص 24 – 30.

التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر. ولهذا فإن المشروعات الصغيرة تكوين في وضع أفضل كثيراً من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

3/ قوة العلاقة بالمجتمع:

من أهم مميزات المشروعات الصغيرة العلاقة القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها. وتنفيذ المشروعات الصغيرة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة وبالتالي فهم يشكلون فريق الترويج لمنتجات هذه المشروعات بل في بعض الاحيان ولقوة الرابط بين المجتمع والمشروعات الصغيرة، تكون المساندة والتفصيل لمنتجات هذه المشروعات بالرغم قد لاتكون الجودة هي الأعلى والأفضل خاصة عند بداية التشغيل.

4/ المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:

من المزايا الهامة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة التي تجعلها تتفوق على المشروعات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين نظراً لقلة عدد العاملين والأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة واحياناً تكون درجة قرابة اسرية بين العاملين وصاحب العمل. وتمتاز هذه المشروعات الصغيرة بمشاركة العاملين و صاحب المشروع مشاكله في العمل وتتجلى هذه في كثير من الأحيان في تأخير الأجور إذا استلزم الأمر. وأحياناً التأخير في العمل (ساعات الدوام). وفي حالة غياب صاحب العمل أو فرصة يسأل العاملين عنه أو يقومون بزيارته.

5/ مرونة الإدارة:

المشروعات الصغيرة لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة إضافة إلى الطابع الغير رسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء ببساطة الهيكل التنظيمي. ومركزية القرارات حيث لاتوجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقف. نلاحظ أن المشروعات الصغيرة أكثر قدرة علي تقبل التغير وتثني سياسات جديدة على

العكس من المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار . فالمشروعات الصغيرة مرنة حتى في حالات معيرية مثل الرغبة في الإنسحاب من السوق أو الوقت المؤقت لنشاط فالأمر يتوقف على قرار صاحب المشروع ومتى يقرر ذلك.

6/ المحافظة على إستمرارية المنافسة:

أن من الحقائق التي لايمكن اغفالها أن المشروعات الكبيرة والصغيرة تتنافس فيما بينها في مجالات كثيرة . واذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث والذي يتمشى مع التطور السريع للنظم الاقتصادية المحاصرة. فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظتم الاقتصادي القادر على تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الأسلوب الفعال ويرى الباحثون والمحللون والدارسون للوقوف أمام قوى الاحتكار هو تشجيع قرار المشروعات الصغيرة الذي يهدف إلى الاحتكار ولا احد يستطيع أن ينكر دور المنافسة في الاقتصاد المتطور. فهي أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي السريع من خلال تحقيق التغير في خلال الابتكار والتجديد وتظهر المنافسة الحديثة في اشكال عديدة منها:

- السعر.
- شروط الائتمان.
- الخدمة.
- تحسين جودة الإنتاج.
- الصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير وتجديد الأساليب.

ولكل ذلك بدور حول تحقيق شعور بالرضا عند المستهلك وإشباع وتلبية رغباته.

7/ التجديد:

أن المشروعات الصغيرة حيث المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والإختراعات فكثير من يرادات الإختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة ، كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لان

العاملين الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة تؤثر على أرباحهم من بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

وفي حالات كثيرة يقدم أصحاب المشروعات الصغيرة بإتباع أساليب الإنتاج على نطاق واسع إذا توفرت لهم السبل والوسائل لذلك أو يقومون ببيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر لها القدرة على تمويل العملية.

أشكال المشروعات الصغيرة:

أن الأعمال التجارية الصغيرة منتشرة بشكل كبير في جميع القطاعات الخاصة من الاقتصاد وأن الأهمية النسبية للعمل التجاري الصغيرة .

تختلف من عمل تجاري إلى آخر وهناك مجالات متعددة للنشاط التجاري وأبرزها التصنيع وتكوين السلع والتوزيع (المنتجات) بغض النظر عن كيفية الانتاج وتقديم الخدمات (التي تشمل بعضها تقديم منتج ما)، وهذه النشاطات تشكل الغالبية العظمى لنشاط الشركات التجارية أو المشروعات الصغيرة والتي تأخذ الأشكال التالية: [1]

أ- التصنيع:

أن تجميع المتزايد للقدرات في الصناعة قد أدى في السنين الأخيرة إلى توجيه الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وأنها تستحوذ على نسبة عالية من العمالة.

وهنا لابد من أن نأخذ بنظر الإعتبار أن الزيادة في عدد السكان رغم التجميع المتزايد في الصناعة إلا أنه يبقى متسعاً كبيراً أمام الشركات الصغيرة (المشروعات الصغيرة) لتتحرك بمرونة عالية بسبب الزيادة السكانية وبالتالي الزيادة في الطلب المحلي على منتجات تلك المشروعات إن كانت استهلاكية أو سلع إنتاجية التي تطلبها المصانع الكبرى وبالتالي فإن المشروعات الصغيرة تنحو مع نحو المشروعات الكبيرة.

---

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف، المرجع السابق ، ص 20 – 22.

ب- التجارة:

نلاحظأن هذا النوع من النشاط التجاري واسع الإنتشار ويلعب دور كبيراً جداً في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية. هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على تشغيل عدد كبير من العمالة رغم أنها تمتاز هذه المحلات بمحدودية رأس المال والقدرات.

ونخلص إلى القول أن عشرات الموردين أو المئات منهم أو الالاف من تجار التجزئه يقومون بخدمة كل مصنع كبير وكما أن معظم السلع الاستهلاكية تمر من خلال مؤسسات البيع بالجملة المؤلفة والتي تعتبر من الاعمال التجارية الصغيرة.

من الواضح أن التاجر الصغير يلعب دوراً رئيسياً في تجميع إنتاج الدولة ويجعله متوفراً للبيع.

ج- مؤسسات الخدمات:

إن الشركات العاملة في مجال الخدمات اقدم فعليا مئات الأنواع المختلفة من الخدمات إلى المستهلكين والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة وإلى شركات أخرى وحيث تستخدم الفنيين والأشخاص المحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم.

أن الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في الاقتصاد يتزايد حجمة بشكل كبير ولم يكن هذا الدور قصوراً على عدد هذه المؤسسات بل أن نسبتها أخذت بالزيادة والعامل المهم الذي ساهم في هذا النمو هو أن شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك. وزيادة الوقت المتوفر للراحة الشخصية والرفاهية والحرية وتشعب وزيادة إهتمامات الناس بسبب زيادة الدخول أو توفر المواد (التي تنتج إلى خدمات) بأسعار مناسبة.

دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

أن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الانتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة والعملاقة دور كبير في ذلك التطور والنهوض في الاقتصاد. وكافة المجتمعات لاتقوم منشأتها الاقتصادية على أساس اقتصادي فقط. ولا احد يستطيع

أن يتجاهـل دور المشـروعات الصـغيرة فـي النهـوض بالاقتصـاد القـومي وأهميتهـا فـي المنظـور الاقتصادي لجميع الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها.

وتسوق هذه الاحصائية التي تؤكد مدى أهمية المشروعات في الولايات المتحدة حيث تشكل المشروعات الصغيرة 97% من إجمالي عدد المشروعات الأمريكية وتساهم في حوالي 34% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا. [1]

جدول رقم (1/1/1) النسبة المئوية من فرص العمل في الدولة الآتية

الدولة	النسبة المئوية من فرص العمل
كندا	%33
اليابان	%55.7
غانا	%85
الهند	%78
اندونسيا	%88
الفلبين	%74
نيجيريا	%74
تنزانيا	%63
كوريا	%35

المصدر: توفيق عبدالرحيم يوسف (2002م)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة (يتصرف).

أن المشروعات الكبيرة منها والصغيرة أعمالها مترابطة ولايمكن أن تكون أي واحدة منها مستقلة في نشاطها عن الشروعات الأخرى. فعمل ونشاط المشروعات الكبيرة لايمكن أن يتحقق بالشكل الكامل إذا تم استبعاد دور المشروعات الصغيرة والنجاح الذي تحققه يعتبر سبب رئيسي في

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف، المرجع السابق ، ص 22.

نجاح المشروعات الكبيرة. وهي في الغالب تزود المشروعات الكبيرة بغالبية مستلوماتها ومواد الانتاج (أي تتعتبر كمواد رئيسية) للمشروعات الكبيرة (إن كان على مستوى تجارة الجملة أو التجزئة). وكذلك تعتبر كمصدر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة. وزيادة تلك المشروعات يكون أيضاً حافزاً كبيراً اامشروعات الصغيرة لزيادة عددها. وهذا يعتبر دعوة لكل شخص عنده الطموح ليدخل إلى عالم المشروعات الصغيرة حيث أن المكان واسع يستوعب كل من لديه القدرة والمؤهلات والخبرات ليكونو أصحاب مشروعات صغيرة ناجحة.

الأثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

أما من الناحية الاجتماعية فكل فرد فينا يدرك الأثار السلبية للبطالة وما تجره من ويلات ومشاكل اجتماعية على المجتمع ككل من فقر وتفشي الجريمة والأمراض ...الخ. والمشروعات الصغيرة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم ، إضافة إلى زيادة الأساس والإدراك لدى الأفراد بأهمية الترابط والتأخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس ، فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي (البيئة).

الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة:

تختلف الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة منها دولة لأخرى ، إلا أنه توجد عدة اشكال شائعة ومنها:

1. الملكية الفردية (المشروع الفردي) Sole proprietor ship.
2. مشروعات المشاركة Partier ship.
3. شركات المساهمة Corporation .
4. مشروعات الأشخاص Private corporation .
5. مشروعات التوصية البسيطة Limited Partner ship .

أ- المشاهمة العامة General Partier ship .

ب-الشركات المحدودة Limited Corporation . [1]

[1] توفيق عبدالرحيم يوسف، المرجع السابق ، ص 36

المبحث الثاني

مفهوم المشروعات الصغيرة وأسباب فشلها

تزايد الإهتمام في الفترة الأخيرة بموضوع إدار المشاريع الصغير، بحيث أبح من الموضوعات الأساسية التي تدرب في المعاهد والجامعات. وذلك بالرغم من أن المشروعات الصغيرة كانت منذ الأزل من المقومات الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث أن كل المشروعات الكبيرة كانت بداياتها الأولية مشروعات صغيرة، وأن المشروعات الصغيرة الموجودة سوف يصبح العديد منها مشروعات كبيرة في المستقبل، هذا بالإضافة إلى أن المشروعات الصغيرة بمجموعها تشكل قوة اقتصادية كبيرة، تساهم بجزء كبير من الناتج القومي، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني إلى جانب تأثيراتها الاجتماعية الواضحة.

هذا ويجب توخي الحذر والحيطة عند التفكير ببدء العمل بمشروع صغير ، أياً كانت طبيعة عمله، ذلك أن نسبة كبيرة من المشروعات الصغيرة لا يكتب لها النجاح والاستمرار في العمل، وتفشل في بداياتها. وذلك بسبب أن عملية الإعداد والتخطيط للمشروع لم تكن متكاملة، هذا إلى جانب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن العمل بالمشروعات الصغيرة ليس بالشئ السهل كما يتراءى للعديد من الأشخاص، بل أنه يتطلب مواصفات خاصة، من بينها مواصفات شخصية معينة يجب أن يتميز بها مالك المشروع.[1]

مفهوم المشروع الصغير:

إختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الإختلاف في تعريف مفهوم الحجم. وقد ظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال:

1. تحديد عدد العاملين.
2. قيمة الموجودات.
3. حجم المبيعات.

---

[1] د. بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم وفارس ارباب اسماعيل ، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي علي التمويل الاصغر في السودان ، فبراير 2006م ، ص20 .

وقد يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدداً قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

وقد يعرف المشروع الصغير "المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع".

خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة:

1. يدار من قبل المالكين.
2. يتميز بالطابع الشخصي.
3. محلياً في عملياته.
4. يعتمد بدرجة عالية على الموارد المالية الداخلية في تأسيسه ونموه.

وقد يمكن القول أن مالكي المشروعات الصغيرة هم رياديون في أعمالهم كونهم يتحملون المخاطرة ويتميزون بلمغامرة أملاً في تحقيق الربحية في المستقبل، ويعتقد مالكو المشروعات الصغيرة أنهم يبذلون جهوداً عالية ويحققون إيرادات عالية. وأنهم يشعرون بالسعادة في عملهم ولكن قبل البدء بأي مغامرة لإنشاء مشروع صغير على كل شخص أن يدرس مزايا المشروع الصغير والتي ممكن أن نشير إليها كما يلي:

- الفرصة للسيطرة على قدرك: إمتلاك العمل يوفر للأشخاص الإستقلالية وفرصة إنجاز ماهو مهم من وجهة نظرهم. حيث يكون وسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم في الحياة ويشبعون حاجاتهم الداخلية من خلال معرفتهم أنهم القوة الأساسية المسيطرة على العمل.[1]

- فرصة التميز: يبدأ الرياديون عملا بسبب أنهم يعتقدون أنه فرصة للتميز عن الأخرين فيما يتعلق بقضية مهمه من وجهة نظرهم، وفيما لو كان الغرض من المشروع تقليص الكلف، بناء المساكن، أو

[1] د. بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم وفارس ارباب اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 25 .

إيجاد برنامج لإعادة التصنيع للمحافظة على الموارد المحدودة، فإن الرياديين يجدون طرقاً للربط بين اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ورغبتهم في ربح حياة جيده.

- الفرصة لتحقيق أرباح غير محددة: بالرغم من أن المال لا يعد القوة الأساسية الدافعة لأغلب الرياديين، فإن الربحية تعتبر عاملاً دافعاً أساسياً في قرارهم لبدء العمل. ويقول احد أصحاب رؤوس الأموال الذي مول العديد من الشركات الصغيرة. أن تبدأ العمل بشركتك الخاصة هي دائماً أفضل وسيلة للحصول على الثروة. وحتى ولو لم تحصل على الثروة فإنك سوف تحصل على المتعة.

- الفرصة للمساهمة في عمل المجتمع: غالباً ما يكون أصحاب المشاريع الصغيرة هم من بين الأشخاص المحترمين في المجتمع والأكثر ثقة بهم من الآخرين. وذلك أن التعاملات التجارية تعتمد على الثقة المتبادلة ويتمتع مالكو المشروع الصغير بالثقة والشهرة التي يحققونها من خلال تعاملهم مع العملاء لفترة زمنية طويلة سابقة وبصدق وأمانة.ولكونهم يلعبون دوراً أساسياً في نظام العمل المحلي. وإدراكهم أن عملهم يؤثر على وظائف الاقتصاد الداخلي، فإن ذلك يعتبر مكافأة أخرى لأصحاب المشاريع الصغيرة.

- الفرصة لأن تفعل ما هو ممتع بالنسبة لك: المشاعر المشتركة بين اصحاب المشاريع الصغيرة هي أن عملهم لايعد عملاً بالنسبة لهم، بسبب أن أغلب هؤلاء يختارون مجالات يرغبون بها ويستمتعون فيها، فالعمل بالنسبة لهم هو هواية، قضاء إجازه ممتعه.

الخصائص التي يتميز بها الشخص الذي يفكر بإنشاء مشروع صغير:

1. الرغبة بالمسؤولية: يشعر أصحاب المشاريع الصغيرة بالمسؤولية الشخصية عن نتائج مغامرتهم ويفضلون السيطرة على مواردهم واستثمارها في تحقيق أهدافهم الشخصية.[1]

2. الرغبة بالمخاطرة المعقولة: يتميز أصحاب المشاريع الصغيرة بأنهم ليسوا مخاطرين بعنف، بل أنهم يحسبون لمخاطر، وغير مغامرين حيث أنهم يعامرون بفتح مشروع صغير إعتماداً على المخاطرة المحسوبة وقد يظهر الهدف كبيراً أو حتى مستحيلاً من وجهة نظر الآخرين، ولكن

[1] عبد المنعم الطيب تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، دار الهدي للنشر 2003م ، ص 181 .

صاحب المشروع الصغير ينظر إلى الموقف من وجهة نظر أخرى ويعتقد أن أهدافه معقولة وممكنة التحقيق. وإعتيادياً فإنهم يحاولون استثمار الفرص في المجالات التي تعكس معرفتهم وخلفيتهم وخبراتهم مما يؤدي لزيادة احتمالات نجاحهم.

3. ثقتهم بقابلياتهم وقدرتهم على تحقيق النجاح: يتميز أصحاب المشاريع الصغيرة بثقتهم العالية على تحقيق النجاح، ويميلون للتفاؤل بفرصهم العالية في تحقيق النجاح، وغالباً ما يعتمد تفاؤلهم هذا على أسس واقعية وبسبب هذا التفاؤل العالي قد يمكن تفسير سبب فشل بعض المشاريع الصغيرة في عملها - غالباً أكثر من مرة- قبل أن تتمكن من تحقيق النجاح في عملها.

4. الرغبة بالحصول على المعلومات المرتدة السريعة: يرغب أصحاب المشاريع الصغيرة بالتعرف على نتائج أعمالهم وذلك لتعزيز أعمالهم.

5. طاقات عالية: يتميزون بالطاقة العالية التي تكون أعلى مما هي لدى الشخص الإعتيادي، وهذه الطاقة تعتبر عاملاً أساسياً في بذل الجهد في بدء أعمالهم التي تتطلب ساعات عمل طويلة والعمل الشاق .

6. التوجه إلى المستقبل: يتميزون بإحساس جيد في البحث عن الفرص. إنهم ينظرون إلى الأمام ولا يعيرون إنتباهاً للماضي مقارنة بما يمكن تحقيقه في المستقبل. وبينما أن المداراء التقليديون يهتمون بإدارة الموارد المتاحة فإن أصحاب المشاريع الصغيرة أكثر إهتماماً بتحديد الفرص المستقبلية.

7. المهارة في التنظيم: إن عملية بناء المشروع من الصفر هي عملية مماثلة لجمع قطع متناثرة لتكوين شكل ذي معنى. حيث أن أصحاب المشاريع الصغيرة لديهم المهارة للربط بين الأفراد أو لإنجاز المهام، يحققون التوافق الصحيح بين مواصفات الأفراد ومواصفات العمل مما يمكنهم من تحويل الرؤيا إلى حقيقة.

السلبيات المحتملة للعمل الريادي: بالرغم من أن إمتلاك العمل الخاص، يتميز بالعديد من المزايا، ويوفر العديد من الفرص فإن أي شخص يخطط للبدء بالعمل بمشروع صغير أن يأخذ بنظر الاعتبار مساوئ مثل هذا العمل والتي ممكن أن نشير إليها بما يلي:

1. الدخل غير المؤكد:إن البدء بالعمل بمشروع صغير لا يعني للمالك أنه يحقق ايراداً كافياً يغطي تكاليف المشروع ومصاريفه الشخصية وبشكل خاص في بداية عمل المشروع. وقد يكون عليه أن يعتمد على مدخراته الشخصية في حياته اليومية.

2. المخاطرة بأن تخسر كل استثماراتك:تعتبر مخاطر فشل المشاريع الصغيرة عالية نسبياً فاعتماداً على دراسة جديدة في الولايات المتحدة وجد أن 24% من الاعمال الجديدة فشلت خلال السنتين الأولى من عملها/ 51% خلال أربع سنوات، 63% خلال ست سنوات، ولذلك وقبل البدء بالمشروع على الشخص أن يراجع نفسه ويدرس قدرته على تحمل نتائج الفشل ويحاول الاجابة على التساؤلات الآتية: .[1]

- ما هو أسوأ شئ يمكن أن يحدث إذا ما فشل عملي؟
- ما هي درجة احتمال حدوث الأسوأ (هل أنا فعلاً مستعد للبدء بالعمل)؟
- ما الذي يمكن فعله لتقليص مخاطر الفشل في عملي؟
- إذا ما فشل عملي، ما هي خططي البديلة للتكيف؟

3. العمل الشاق وساعات العمل الطويلة: إن بدء عمل جديد يتطلب برامج مؤرقة، إذ على صاحب المشروع أن يعمل لمدة 60 ساعة في الاسبوع، وقد تصل في بعض الاحيان إلى 70 ساعة اسبوعياً، والعمل ستة أو سبعة أيام في السبوع وبدون إجازة. ها بالإضافة إلى أنه حينما يتوقف العمل تتوقف الايرادات ، ويذهب العملاء إلى مكان آخر، إنك تعمل من أجل الآخرين.

4. نوعية حياة بمستوى أقل إلى أن يثبت العمل وجوده وقد تستمر ساعات العمل الطويلة والعمل الشاق مع إستمرار العمل واستمرار صاحب العمل في عمله. وغالباً ما يؤدي ذلك بإصحاب العمل للتخلي عن جزء كبيرة من مسؤولياتهم العائلية والاجتماعية.

5. مستويات عالية من التوتر: بدء إدارة العمل، قد تكون تجربة ممتعه ومفيدة في البداية ولكنها بمرور الزمن تؤدي إلى الارهاق والتوتر، إذ أن مالك المشروع قد استثمر الكثير في عمله، وخلف

---

[1] عبد المنعم الطيب ، المرجع السابق ، ص 186 .

ورائه الأمان والإطمئنان والايراد الثابت، وقد يؤدي فشل المشروع إلى الدمار المالي الكامل، وكل ذلك يؤدي لزيادة التوتر والقلق.

6. المسؤولية الكاملة: من الممتع أن تكون مسؤولاً عن عملك، ولكن العديد من أصحاب المشاريع الغصيرة، قد يواجهون قضايا ومشاكل عليهم إتخاذ قرار بشأنها، ولا يمتلكون المعلومات أو الخبرات الكافية تمكنهم من إتخاذ القرار الصحيح، وقد تكون تلك القرارات خطيرة تهدد نجاح أو فشل المشروع، وإن لم يتوفر لديهم امكانية استشارة الآخرين فإن ذلك يؤدي لزيادة توترهم ويكون له تأثيراً مدمراً عليهم.

أسباب فشل المشاريع الصغيرة:

لقد بين أن إحتمالات فشل المشاريع الصغيرة ، وخاصة في سنواتها الأولى، تكون عالية، وقد تعود أسباب ذلك لمحدودية مواردها، الإدارة غير المتمرسة، وافتقارها إلى الاستقرار المالي وفيما يلي نتطرق إلى بعض العوامل المؤدية لفشل بعض المشاريع الصغيرة:

1. عدم كفاءة الإدارة: عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار، تعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المشروع. فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح، يفتقر إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل.

2. نقص الخبرة: على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالمشاريع الصغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه. إذا ما كان المطلوب مثلاً العمل في مجال تجارة التجزئة في الملابس، فإن على الشخص الذي يفكر بالبدء بمشروع في هذا المجال العمل أولاً في متاجرة التجزئة للملابس للحصول على الخبرة حول طبيعة العمل. وتعتبر الخبرة في العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع.

3. سؤ الإدارة المالية: الإدارة القوية هي مفتاح النجاح في المشاريع الصغيرة المدير الفعال هو ذلك المدير الذي يدرك أن العمل الناجح يتطلب السيطرة المالية المناسبة. وإن هامش الخطأ في إدارة

أموال المنشأةيجب أن يكون صغيراً جداً فعدم توفير رأس المال الكافي لبدء المشروع يعتبر خطأ قاتلاً في المشاريع الصغيرة، كما أن سوء الإئتمان قد يؤدي إلى فشل المشروع.

4. الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي: العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اتيادياً لفشل المشروع في البقاء والاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها. حيث إن وضع خطة إستراتيجية تؤدي لتمكن صاحب المشروع من تقدير امكانيات عمله، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه. من هو المستهلك المستهدف، كيف يمكن جذب المستهلك والمحافظة عليه.

5. النمو غير المسيطر عليه: يعتبر النمو حالة طبيعة ومرغوب بها في كل منشآت الاعمال، لكن النمو يجب أن يكون مخططاً ومسيطراً عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الارباح المحتجزة، أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع، وليس عن طريق الاقتراض.

كما أن التويع يتطلب تغيرات أساسية في تركيب المشروع، أسلوب العمل، حجم المخزون السلعي، إجراءات الرقابة المالية، وتعيين أفراداً جدد، إلى جانب مجالات أخرى عديدة ومن أهم التغيرات الأساسية المطلوبة في التوسع، هي التغيرات في الخبرات الإدارية، حيث أن بزيادة حجم العمل وزيادة تعقيده تزداد المشاكل وتتعقد، مما يتطلب من المدير تعلم كيفية التعامل معها.

6. الموقع غير الملائم: تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن. وغالباً ما يتم اختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط، إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعاً معيناً فقط لمجرد وجود بناية شاغرة. إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب أن لا يترك للفرصة وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي تكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة بإختيار الموقع.

العامل الآخر الذي يؤخذ بنظر الاعتبار في اختيار الموقع هو المبلغ المخصص للإيجار، إذ على صاحب المشروع أن يوازن بين الكلفة وتأثير الموقع على المبيعات. وبذلك فإن للموقع خاصيتين أساسيتين الكلفة والمبيعات التي تمكن تحقيقها بسبب الموقع.

7. نقص السيطرة على المخزون: يستثمر صاحب المشروع الصغير مبلغاً كبيراً في المخزون السلعي، ولذلك فإن السيطرة على المخزون تعد من المسؤوليات الإدارية الأساسية حيث أن عدم كفاية مستويات المخزون تؤدي إلى التقصير في خدمة العملاء، مما يؤدي لاحتمال تحولهم إلى موارد أخرى للحصول على تلك السلع ومن الضروري توفر الكميات المناسبة من المخزون على أن لا تكون أكثر من المطلوب وإلا أدى ذلك لخسارة فرصة إستثمار تلك المبالغ في مجالات عمل أخرى.

8. عدم القدرة على التحول:بعد بدء العمل بفترة ونموه، فإن ذلك يتطلب أسلوباً إدارياً مختلفاً، فالقابليات التي كانت مناسبة في بداية العمل وأدت لتحقيق النجاح، تصبح غير مناسبة بتوسع العمل ونموه أو تصبح الإدارة غير فعالة فالنمو يتطلب تفويضاً أكبر للصلاحيات، وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المشاريع الغصيرة. كما أنه يتطلب قدرات وقابليات جديدة قد لا تتوفر لدى صاحب المشروع مما يؤدي لفشل المشروع. [1].

كيف يمكن تجنب الفشل في إدارة المشاريع الصغيرة:

1. إعرف عملك بعمق: أشرنا إلى أهمية الخبرة المناسبة، ونشير هنا إلى أهمية التعليم في مجال العمل قبل البدء بالمشروع، إذ على من يفكر بالبدء بمشروع صغير في مجال معين عليه قراءة كل شئ يتمكن من والوصول إليه، الصحف التجارية، الاتصال الشخصي بالموردين، العملاء، النقابات التجارية، وغيرهم من الذين يعملون في ذلك المجال.

---

[1] عبد المنعم الطيب ، المرجع السابق ، ص 189 .

2. إعداد خطة للعمل: على الشخص الذي يفكر بإنشاء مشروع صغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة التي يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح العمل، فبدون خطة قوية فإن المشروع يسير بدون إتجاه حقيقي، فالخطة الجيدة تساعد في إتخاذ القرارات المناسبة، وتوجيه كل الافعال بإتجاه الهدف.

3. إدارة الموارد المالية: أفضل الوسائل الدفاعية في مواجهة المشاكل المالية، هي تطوير نظام معلوماتي عملي، ومن ثم استخدام هذه المعلومات لإتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل. إذ لايمكن لصاحب أي مشروع من السيطرة على عملة إلا إذا كان قادراً من الحكم على مدى صحته المالية. والخطوة الأولى في إدارة الموارد المالية بفعالية هي توفر رأس المال الكافي لبدء العمل. والموارد المالية الأكثر قيمة لأي مشروع صغير هي النقدية. حيث أن الايرادات تعتبر مورد مالي أساسي لتحقيق البقاء على المدى البعيد، بينما أن توفر السيولة النقدية الكافية تمكن العمل من تسديد التزاماته المالية الحالية والقريبة المدى.

4. القدرة على فهم التقارير المالية: على كل مالك للمشروع الصغير الاعتماد على السجلات المحاسبية والتقارير المالية لمعرفة ظروف عمله. والملاحظ بشكل عام أن هذه السجلات والتقارير المالية تستخدم لأغراض ضريبية، ولا تعتمد كأداة أساسية للرقابة المالية ، والواقع أن هذه السجلات والتقارير المالية تمكن من تحديد المشاكل التي يواجهها العمل مثل إنخفاض المبيعات، الربحية، زيادة المدينون، إنخفاض رأس المال العامل وغيرها.

5. تعلم كيف تدير الأفراد بفاعلية: بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع، على مالك المشروع أن يتعلم أسلوب إدارة الناس بشكل صحيح. إذا إن كل مشروع يعتمد على العاملين والمدفوعين للعمل بشكل جيد، ولا يتمكن أي رب عمل من إنجاز كل شئ بنفسه، وبذلك فإن الأفراد الذي يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن تصل إليه المشروع. هذا ويجب معرفة أنه ليس من البساطة أن يتمكن المشروع من جذب والمحافظة على النوعية الجيدة من العاملين.

6. اعرف قابلياتك وقدراتك: إن نجاح العمل يعتمد بالدرجة الأولى على تواجد رب العمل، وإنتباهه المستمر في العمل، لذلك من الضروري أن يهتم بصحته بشكل جيد، وأن لايرهق نفسه بالعمل بأكثر

من طاقته مما قد يؤدي إلى توتر، بل يجب عليه أن يعطي لنفسه فرصة لتجديد طاقاته ليتمكن من الاستمرار في عمله.[1]

[1] عبد المنعم الطيب ، المرجع السابق ، ص 191 .

المبحث الثالث

السياسات العامة لدعم المشروعات الصغيرة

تؤثر السياسة العامة للدولة على عمل المشروعات الصغيرة، ويظهر تأثيرها بأسلوبين، الأول، الدعم والمساعدات الحكومية لتشجيع المشروعات الصغيرة، والثانى القوانين والأنظمة الحكومية للرقابة على عمل هذه المشروعات ونتطرق فيما يلى الى هذين الأسلوبين .

1- السياسات العامة لدعم المشروعات الغيرة : وتظهر على شكل :

أ- المساعدات المباشرة وغير المباشرة : تقدم الدولة المساعدات للعديد من المشروعات، أما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، والتى تأخذ أشكالاً عديدة مثل منح مساحات معينة من الأراضى لتشجيع الزراعة أوالصناعة أوالتجارة .

أوقد تأخذ شكل اعفاء ضربى لعدد من السنوات لغرض تشجيع صناعات معينة ، أوقد تظهر على شكل ضريبة أورسم انتاج، وهذه طرقة تلجأ اليها الحكومة لاستخدام الضرائب فى السيطرة على سلوك الأعمال حيث تفرض هذه الضريبة على تاجر التجزئة أوالمستهلك ، مثل الضريبة المفروضة على السكاير للحد من ممارسة مؤذية .

وبذلك، فإن الضرائب يمكن ان تستخدم كوسيلة لتحقيق الأهداف العامة ، اولمنع منشآت الأعمال من ممارسات وفعاليات تتعارض مع المصلحة العامة .

ب- العقود : كماهو الحال بالنسبة للضربة ، يمكن للحكومة ان تستخدمها كوسيلة للدعم او الضبط الأعمال ، حيث تتعاقد الحكومة مع الاعمال لإنتاج السلع والخدمات ، وتحدد بموجب هذه العقود نوع الخدمات والمنتجات المطلوبة .[1]

والعقود ، كماهو الحال فى الضربة ، يمكن ان يكون لها تأثيراً ثنائياً – حيث يمكن للحكومة ان تستخدمها كوسيلة للدعم والضبط – حيث انها لاتحدد فقط ما الذى يجب انتاجه من السلع والخدمات من قبل المتعاقدين أولكنها يمكن ان تحدد ايضاً كيف يتم انتاجها ، وقد تأخذ هذه المتطلبات

---

[1] د. محمد خيري فقيري، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحدودة، يوليو 2006م، ص21-22.

الحكومية مستويات مختلفة من الإستخدام والتدريب للعمالة التى يجب ان تستخدم من بين فئات معينة من المجتمع (لأقلية مثلاً) الى تحديد معايير محددة للاجور وساعات العمل الى تفضيل مجالات عمل راكدة ومنشآت عمل صغيرة فى التعاقد الفرعى . هذا بالإضافة الى انها قد تفرض استخدام عمالة محلية وتفصيلها على العمالة الأجنبية .

2- السياسات العامة للسيطرة على المشروعات الصغيرة .

هنالك عدة اساليب قد تلجأ اليها الحكومة للسيطرة على الأعمال وتنظيم عملها منها :

أ- منع الإحتكار وتشجيع المنافسة : إن فلسفة هذا القانون هى الإعتقاد بالمنافسة الحرة المفتوحة، وإن العمل يتم بشكل أفضل عن طريق وحدات عديدة تنافس بعضها البعض، بدلاً من منشأة واحدة، أوعدد قليل من المنشآت الكبيرة الحجم . والغرض منه لتحقيق المنافسة ، وتحقيق العدالة، وتنظيم أسعار معقولة بين الصناعات .

ب- السيطرة على الأسعار : فى محاولة للحد من التضخم، قد تتدخل الحكومة فى تحديد الأجور والأسعار بعدة طرق والتدخل الأكثر إعتدالاً هو طلب الحكومة من منشآت الأعمال أن تسعى الى تحديد الزيادة فى الأجور والأسعار وقد يظهر التدخل الحكومى على شكل ضغوطات على الأعمال، أوحتى إجبارها، ويظهر ذلك بأشكال مختلفة، من معاقبة الأعمال واتحادات العمال الى التهديد بإلغاء العقود الحكومية أو وقف المساعدات الحكومة وقد تعمل الحكومة على تحديد الزيادات فى الأسعار والاجور او تجميدها لفترة زمنية محددة .

ج- التنظيم المباشر : تمارس الحكومة التنظيم المباشر على الأعمال من خلال تحديد المعايير السلوكية، أوالعمليات اومواصفات المنتوج أوالخدمة والغرض من استخدام هذا الأسلوب للحد من الاحتكار والسيطرة على الاسعار . كما يهدف التنظيم المباشر بوضع القوانين التى تهدف لتحقيق (1) حماية الصحة والأخلاق والأمان، (2) حماية مصالح المستهلكين والعاملين من استغلال منشآت الاعمال، (3) حماية المخترعين والمنافسين من استغلال منشات الاعمال (4) السيطرة على دخول اسواق معينة مثل المواصلات والنشر.

وفيما يلى نتطرق لمناقشة هذه القوانين :

1- حماية الصحة والاخلاق والامان : فى السنوات القليلة الماضية، سعت الحكومات للتدخل فى سوق العمل لحماية مصالح الاشخاص الخارجين الذين لايتعاملون مع تلك الاعمال، ولكنهم يتحملون التأثيرات السلبية لتلك الاعمال وقد شرعت القوانين بسبب بان التأثيرات الخارجية السلبية نتيجة لكلف الانتاج اوالاستهلاك التى يتحملها المجتمع عوضاً عن الجهة المسببة لها فعلى سبيل المثال فإن السيارات والوقود المستخدم لتسييرها ولكنه لايتحمل نتائج تلويث البية ، ويتبع ذلك زيادة الاستهلاك بسبب أن السائق يدفع أقل من الكلفة الحقيقية للموارد المستهلكة .

وبذلك فإن التلوث اليى يعتبر مثالاُ واضحاً للتأثيرات السلبية للأعمال التى تؤثر على الاطاف الخارجية وفى غياب التدخل الحكومى، فإن المشروع الذى يسبب التلوث، سوف يستخدم البيئة على انها مدخلات مجانية فى العملية الانتاجية ونتيجة لذلك المشروع أقل من سعرها الحقيقى من وجهة نظر اجتماعية، وبذلك فإن مستهلكى تلك المنتجات والخدمات سوف يدفعون سعراً أقل من السعر الحقيقى لتلك السلع والخدمات، ويتحمل بعض تلك الكلف الاخرون الذين لايستفيدون من تلك السلع والخدمات .

كما ان بعض القوانين المتعلقة بالصحة والامان تؤدى الى التأثير الخارجى الايجابى وذلك مثل معايير مواصفات إطارات السيارات او موقفات السيارات وغيرهما هذه المعايير تقلل من مخاطر الاصابة التى يمكن ان يتعرض لها الاخرون .

2- حماية مصالح المستهلكين والعاملين من استغلال منشآت الاعمال : ويظهر ذلك على شكل التدخل الحكومى فى تحديد احد من المواصفات المطلوب توفرها فى المنتجات والخدمات ، الى جانب متطلبات الامن الوظيفى حيث ان المستهلكين بحاجة للمعلومات الكافية حول خصائص وأسعار عدد كبير من المنتجات ليتمكنوا من تحديد فيما إذا كانوا تم تعويضهم عنها بشكل عادل من قبل الاعمال .[1]

---

[1] د. محمد خيري فقيري، ص24.

ففى مجال خصائص المنتجات الاستهلاكية فإن نتائج عدم كفاية المعلومات تؤدى لشعور المستهلكين أنهم دفعوا مبالغ اكثر من اللازم لتلك السلعة او الخدمة اذا ما كانت نوعيتها اقل مما ادعى من العمل ، اما من خلال الاعلانات اومن خلال المعلومات التى يحصل عليها من الباعة .

ويمكن معالجة عدم كفاية المعلومات، أما عن طريق زيادة تدفق المعلومات الى المستهلكين، التى قد تظهر بأشكال متعددة مثل متطلبات بطاقات الموةاصصفات (مكونات المنتوج) معاير التصنيف، معلومات عن الوزن والحجم وتوخى الحقيقة فى الاعلان .

والاسلوب الاخر الذى يمكن ان تلجأ اليه الحكومة لحماية مصالح المستهلكين والعاملين وذلك من خلال تحديد معاير الحد الأدنى المطلوب من الامان الذى يجب أن يتميز به المنتوج لكى يحصل على موافقة الدخول الى الأسواق .

ويبرز التدخل الحكومى فى تحدد الامان الوظيفى ، بسبب عدم كفاية المعلومات فى سوق العمل، والكلف المرتبطة بالعمل وسعر العمل فالعامل الذى تعرض لمخاطر بدنية نتيجة للعمل ، يتحمل جزءاً من كلفة الانتاج – أى أن العامل يتحمل الخسارة المتوقعة الناتجة عن العمل والمؤدية الى المرض أو الإصابة وإذا ما كان العامل قادراً على التقدير الصحيح للقيمة الإحتمالية للمخاطر وإذا ما كان يعوض عنها بشكل كامل، فسوف تختفى الحاجة الحكومة وقد يحاول المشروع التخلف من المخاطر المرتبطة بالعمل، إذا ما كانت كلفة ذلك أقل من الكلفة التى على المشروع ان يتحملها على شكل تعويضات العاملين عن تلك المخاطر . ولكن بسبب عدم كفاية المعلومات او الاختلافات فى القوة التفاوضية فإن بعض العاملين لايستلمون التعويض الكامل للمخاطر المرتبطة بالعمل ويؤدى ذلك لأن يستفيد كل من المستهلكين والمنتجين على حساب العاملين فالمنتجون يحصلون على أرباح اكثر والمستهلكون يحصلون على تلك السلع والخدمات بأسعار أقل، ولذلك تظهر ضرورة التدخل الحكومى لتعويض العاملين عن تلك المخاطر .

3- حماية المخترعين والمنافسين من استغلال منشآت الاعمال يظهر التدخل الحكومى فى الاعمال على شكل قانون حقوق النشر، العلامات التجارية وبراءات الاقتراع .

حقوق النشر : تحمى الاعمال الفكرية الرواية الموسيقية الفنية والعلمية حيث يكون مالك حق النشرهوالشخص اوالجهة الوحيدة التى تمتلك الحق الخاص بإعادة النشر أوبيع او تبنى ذلك العمل.

العلامة التجارية : ترتبط العلاقة التجارية بأى عمل أورسم أورمز أو وسيلة مستخدمة فى التجارة والمرتبطة بالمنتوج أو الخدمة والتى تشير الى المصدر وتمييزها عن المنتجات والخدمات الاخرى وقد تستخدم العلامة التجارية لمنع الاخرين من استخدام نفس العلامة ولكنها لاتمنعهم من صنع نفس المنتوج اوبيعه وترمز العلامة التجارية الى الشهرة، معايير النوعية والسمعة التى تتميزبها منتجات اوخدمات المشروع .

براءات الاختراع : تمنح الدولة الحق للمخترع فى منع الاخرين من انتاج نفس الاقتراع، وقد يحدد ذلك الحق بفترة زمنية معينة .

4- السيطرة على دخول أسواق معينة ويطلق عليها مصطلح إجازة الدخول أو الممارسة التى تعنى ضرورة الحصول على موافقة الدولة قبل القيام بالعمل، مثل ضرورة الحصول على رخصة ممارسة المحاماة، او التدقق المحاسبى او الطب وغيرها . [1]

---

[1] د. محمد خيري فقيري، ص29.

الفصل الثاني

النظام المالي والمؤسسات المالية

المبحث الأول: النظام المالي والمؤسسات المالية

المبحث الثاني: دور وأهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الأول

النظام المالي والمؤسسات المالية

تعتبر المؤسسات المالية من أهم مكونات النظام المالي لأي دولة فهي تكون الأسواق المالية ذلك النظام وتلعب دوراً حيوياً في تحديد مدى فعاليته وكفاءته وتأتي في أهمية الأسواق والمؤسسات المالية من كون أنها تقدم للاقتصاد خدمات لأغنى له عنها فهي تمثل الشريان الحيوي الذي تتدفق من خلاله الأموال مثل المدخرين إلى المستثمرين في المجالات الاقتصادية المختلفة.[1]

يتكون النظام المالي لأي دولة من شبكة من المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد الأفراد والمنشآت في الحصول على التمويل اللازم لإقتناء السلع والخدمات واستثمار رؤوس الأموال وتحويل ملكية الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى.

إن الدور الأساسي الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد هو المساعدة في تحويل مدخرات بعض الأفراد والمنشآت إلى استثمار بواسطة الأخرين أفراداً كانوا أو منشآت. ومن المتوقع أيضاً أن وحدات الإدخار ستكون راغبة في أن ينتج لوحدات العجز المالي فرصة استغلال فائضها المادي لفائدة الجانبين على أن يكون ذلك بحق بل وهنا يأتي دور النظام المالي الذي يوفر الوسيلة التي يتم عبرها تحويل الفائض النقدي غير المستقل لدى وحدات الإدخار إلى وحدات العجز المالي التي لديها فرص استثمارية لكنها تعاني من نقص الموارد المادية.

فمثلاً عبر النظام المالي يمكن أن يتم إقراض الودائع الإدخارية المودعه لدى البنوك إلى شخص يود اقتناء قطعة أرض أو إلى منشأة اسعى إلى إنشاء مصنع، وبهذه الطريقة فإن النظام المالي يعمل على التوزيع الكفء للموارد ورؤوس الأموال مما يؤدي إلى خلق المزيد من الأموال الرأسمالية وتحسين الإنتاجية وزيادة الناتج القومي للأقتصاد ككل ورفع مستوى معيشة الفرد.

طبيعة المؤسسات المالية:

---

[1] د. نوال حسين عباس، المؤسسات المالية ، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 33.

المؤسسات المالية هي شركات أعمال قد تكون خاصة أو عامة أو شركات أشخاص تنظم وتدار بهدف تحقيق عدد من الأهداف قد يكون تعظيم الربح من أهمها وقد لا تسعى بعض هذه المؤسسات لتحقيق الربح. وتعتبر المؤسسات المالية جزءاً من النظام المالي فهي تكون على الأسواق المالية هذا النظام وتقوم بتنظيم عملياته وضبطها ومراقبتها. وتتماثل المؤسسات المالية في العديد من الخصائص مع منظمات الأعمال الأخرى فهي تستخدم مدخلات لإنتاج وحدات إنتاجية تتمثل في الخدمات المالية المقدمة، كما لها موقع تمارس منه نشاطها وإطار تنظيمي يعمل من خلال أفرادها وغيرها من مقومات الإنتاج الأخرى. وتختلف المنشآت المالية عن منشآت الأعمال الأخرى في أنها تتعامل في الأصول المالية كالأسهم والسندات والقروض وليست في السلع الحقيقية أو الخدمات . [1]

مزايا المؤسسات المالية:

توفر المؤسسات المالية العديد من المزايا التي يمكن إجمالها فيما يلي: [2]

1. حشد وتجميع المدخرات الصغيرة.
2. توزيع المخاطر.
3. اقتصاديات الحجم في مجمل توفير المعلومات وتقييم مخاطر الاستثمار.
4. تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية.
5. خلق سوق الأوراق المالية المصدرة بواسطة الشركات والمؤسسات المختلفة.

أنواع المؤسسات المالية:

1/ البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أكبر مؤسسات الوساطة المالية ويقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد آجال محددة، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات

---

[1] د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص34.
[2] د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص 34 – 35.

الأقراض والإستثمار . وبهذه الطريقة فإن البنوك التجارية تعمل على سرعة تدفق الأموال من المدخرين (أصحاب الودائع) إلى المستثمرين (المقترضين). [1]

وتعتبر البنوك التجارية المثال التقليدي لأسلوب التمويل غير المباشر. ويتمتع هذا النوع من التمويل بعدة مزايا إذا ما قورن بالتمويل المباشر. فالبنوك نسبة لكبر حجمها وحجم مواردها المالية تعمل على تنويع الاستثمار وتوزيع المخاطرة ، إذ يقوم البنك التجاري بمنع العديد من القروض . وبالرغم من أن البنك قد يحقق خسائر عن بعض هذه القروض نتيجة لفشل المدين عن الإيفاء بدينه ، إلا أن البنك يستطيع أن يحقق عائداً مربحاً على مجموع حافظة القروض الخاصة به.

كذلك فإن اقتصاديات الحجم والمجالات التي يتمتع بها البنك التجاري تساعد على تخفيض تكلفة عقد الصفقات وتكلفة الحصول على المعلومات المالية.

2/ بنوك الإدخار:

تساعد بنوك الإدخار في حشد وتجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك عبر تجميعها لأموال عدد كبير من المدخرين واستثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة. وتعتمد بنوك الإدخار أساساً على صغار المدخرين في الحصول على مواردها . ولأن الشخص العادي ليس لديه المال أو الوقت أو المهارة ليقوم باستثمار فائضه المادي مباشرة في الأصول والأوراق المالية ، فإن بنك الإدخار توفر به وسيلة فعالة لإستثمار أمواله في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتوفر بنوك الإدخار أيضاً العديد من المزايا للمتعاملين معها مالوسيلة وسهولة السحب والإيداع والمخاطرة المنخفضة والعائد المادي المناسب. [2]

3/ شركات التأمين:

تعتبر شركات التأمين نوع آخر من مؤسسات الوساطة المالية التي تساهم في توفير الموارد المالية وتنمية الوعي الإدخاري. وتقوم شركات التأمين بدور مزدوج ، فإلى جانب قيامها بتقديم خدمة التأمين لمن يطلبها سواء كان تأميناً على الحياة أو الممتلكات تعمل شركات التأمين أيضاً كوسيط

---

[1] د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص35.
[2] د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص36.

مالي فهي تقوم بتجميع الأموال والتي تتمثل في الاقساط التي يدفعها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتسعى شركات التأمين إلى استثمار مواردها في الاستثمارات التي تتمتع بالسرية والمخاطر المنخفضة وذلك حتى تتمكن من المحافظة على أموال حملة الوثائق وعادة ماتلجأ شركات التأمين إلى التنويع في محفظة الاستثمار من حيث الأنشطة الاقتصادية المستثمر فيها وعدد الوحدات المستثمر فيها في النشاط الاقتصادي الواحد وتواريخ استحقاق الاستثمارات وبذلك تعمل على توزيع المخاطر وتأمين السيولة. [1]

4/ مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة (مؤسسات التمويل الأصغر):

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى ، وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها (زبائنها فقط ليس من العامة).

وقد أصبح إصطلاح"مؤسسات التمويل الأصغر" يشمل معناه مجموعة منوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات غير الحكومية ولإتحادات الإئتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية (التي تحول بعضها منها منظمات غير حكومية إلى مؤسسات مقننة وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية).

---

[1] د. نوال حسين عباس ، مرجع سابق ، ص36.

المبحث الثاني

دور وأهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة :

تشيرالتجارب والدراسات الاقتصادية والاجتماعية الى ان الاعمال والمشروعات الصغيرة من اهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع الاقتصاديات على اختلاف انواعها وتكتسب الاعمال والمشروعات الصغيرة أهميتها من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ونسب توافر عوامل الانتاج والتوزيع المكانى للسكان والنشاط الاقتصادى.

وفى السودان ومنذ مطلع الثمانينات إزداد الوعى بأهمية النهوض بالأعمال والمشروعات الصغيرة باعتبار نلها تمثل مدخلاً لمكافحة الفقر واسلوبا ناجحاً لزيادة دخل الفئات والشرائح الأكثر فقراً فى المجتمع فأصبح هناك إدراك رسمى وشعبى على الصعيد القومى واهتمام عالمى بضرورة ادخال تعديلات جوهرية عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع السياسات وابداع الاساليب والمناهج لتطوير هذه المشروعات والارتقاء بمستوى هذه الشرائح الضعيفة .

ان النهوض بهذه الاعمال والمشروعات الصغيرة والخروج بها من حالة العشوائية والهامشية والمبادرات الفردية التى تتسم باهدار الموارد والطاقات الى حالة تجميع الموارد وترتيبها وتنسيقها لبلوغ الأهداف بفعالية وكفاءة تعتبر من الأهمية بمكان فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الرغم من اهمية هذا القطاع وما يتميز به من سمات خاصة ،نجد انه يعانى من العديد من المشاكل التى قد ينفرد بها دون الاعمال والمشروعات الكبيرة فى معظم الاحوال .

ولعل من ابرز هذه المشاكل التى عاقت تطوير هذه المشروعات وقللت من نتائج الجهود المبذولة لتحسين مستوى حياة الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود هو غياب التنظيم الفاعل الذى يجسد الطاقات وينسق الجهود ويوجهها لخدمة هذه الفئات الضعيفة وحيث ان التمويل يعتبر الركيزة الاساسية فى ترقية وتطوير هذه الاعمال والمشروعات الصغيرة رفعاً للكفاية الانتاجية وتحسيناً للمداخيل ومستويات المعيشة واخراج العديد من الفئات الفقيرة من دائرة الفقر ، نجد ان معظم هذه

الاعمال والمشروعات الصغيرة تعانى من شح التمويل لمزاولة مختلف الانشطة الاقتصادية ويرجع ذلك الى ان تمويل مثل هذه المشروعات يشوبه الكثير من الحذر خاصة لدى مؤسسات التمويل التقليدية والتى تشترط فى تمويلها بعض الضمانات التى قد لاتتوفر لدى العديد من اصحاب هذه الاعمال .

تهدف هذه الورقة ضمن إطارها النظرى الى :

1- استعراض بعض المفاهيم المتعلقة بتعريف وخصائص الاعمال والمشروعات الصغيرة والفرق بين الأحجام الكبيرة .

2- معرفة أهمية الأعمال والمشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

3- معرفة العوامل المؤدية لنجاح وفشل الأعمال والمشروعات الصغيرة .

4- معرفة كيفية مواجهة التحديات المعاصرة التى تواجه الأعمال والمشروعات الصغيرة

تنظيم الورقة :

تشمل هذه الورقة على مقدمة تحوى اهداف الورقة وتنظيمها والمنهجية التى اتبعت فى اعدادها والاطار النظرى ، كما تناولت الورقة فى المبحث الثانى إلقاء الضوء على التطور التاريخى للأعمال والمشروعات الصغيرة فى السودان وفى المبحث الثالث تحاول الورقة استعراض اهمية الاعمال والمشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى مناقشة بعض المشاكل والمعوقات التى تحول دون تنمية وتطور هذه الاعمال والمشروعات كما تستعرض الورقة فى المبحث الرابع كيفية مجابهة التحديات المعاصرة التى تواجه الاعمال والمشروعات الصغيرة وتنتهى الورقة بخاتمة وتوصيات مع محاولة تلمس المستقبل .

منهجية الورقة وطرق واساليب جمع المعلومات :

انتهجت الورقة اسلوبا وصفيا تحليلياً لدور الاعمال والمشروعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستعرضة اوجه القصور فى هذه التجربة وكيفية معالجتها .

استندت الورقةعلى اطار نظرى لبعض مفاهيم المشروعات والاعمال الصغيرة وعلى موجهات استنبطت من التجربة الحالية فى السودان بالإضافة الى الاهتمامات العالمية بالاعمال والمشروعات الصغيرة ودورها فى محاربة الفقر والتى تمثل فى مجملها مرجعية لهذه الورقة.

اعتمدت الورقة على معلومات ثانوية تم الحصول عليها واستخلاصها من بعض البحوث وأوراق العمل والسمنارات وبعض المراجع .

الإطار النظرى :

ليس فى ادبيات الاعمال والمشروعات الصغيرة تعريفاً محدداً متفق عليه ، حيث يعانى مفهوم الاعمال والمشروعات الصغيرة من وجود خلط بينه وبين غيره من مفاهيم الاعمال والمشروعات الكبيرة والمتوسطة ويعزى هذا الخلط الى اختلاف المقصود بكلمة صغيرة من بلد لآخر وداخل نفس البلد ، بالرقم من ذلك نجد هنالك العديد من المصطلحات التى تعبر عن الانتاج صغير الحجم مثل الصناعات الصغيرة والحرفية واليدوية ، والنشاطات المدرة للدخل ، المنشآت الصغيرة، الاعمال الصغيرة والقطاع غير الرسمى ، اضافة الى ذلك فقد ظهرت بعض التعريفات على المستوى الدولى ، ركز بعضها على الجانب الوصفى للمشروع الصغير ، بينما اعتمد البعض الآخر على معايير كمية مختلفة فى قياس كلمة صغيرة .

تهتمد التعريفات الوصفية على وصف خصائص المشروع الصغير من حيث درجة تأثيره فى السوق ، او شكل إدارتع وملكيته ويرى البعض ان هذه النوعية من التعريفات هى الاكثر ملائمة لطبيعة الاعمال والمشروعات الصغيرة ومن هذه التعريفات التعريف الذى وضعته لجنة التنمية الاقتصادية الامريكية CDE الذى شمل التعديد من الخصائص ، حيث عرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذى يجب ان يستوفى شرطين او خاصيتين على الاقل مما يلى :

1- استغلال الإدارة : المديرون هم انفسهم ملاك المشروع .

2- رأس المال : يتم توفيره بواسطة المالك الفرد او مجموعة صغيرة من الملاك .

3- العمل فى منطقة محلية : يعيش العاملون والملاك فى مجتمع واحد ولايشترط ان تكون الاسواق محلية .

4- حجم المشروع : صغير نسبياً بالنسبة للصناعات التى ينتمى اليها المشروع .

أما التعاريف التى تعتمد على معايير كمية فى قياس كلمةصغيرة فهى ذات صيغة محلية لأنها تستخدم بناءً على ظروف اى دولة ، ويعتبر معيار عدد العمال اكثر هذه المعايير شيوعاً ولكن على الرغم من ذلك فإنه لايوجد اتفاق حول عدد المشتغلين بالمشروع الصغير ، ويتأثر حجم المشروع الصغير بالحالة الاقتصادية للدولة من حيث كونها نامية او متقدمة ، فالدول المتقدمة مثل اليابان وأمريكا وانجلترا وألمانيا يتراوح الحد الاقصى لعدد العاملين بها بين 200 الى 500 عامل بينما يتخفض هذا العدد فى الدول النامية كالسودان حيث يبلغ عدد العمال أقل من 25 كما جاء فى التعريف المسح الصناعى والمنظمة العربية للتنمية الصناعية اليونيدو ومن 10 الى 50 كما جاء فى تعريف معهد الأبحاث الإقتصادية والاجتماعية ، ويستخدم معيار رأس المال فى تعريف المشروع الصغير بواسطة الدول النامية ، ولكنه يعانى من بعض جوانب القصور كأختلاف العملات وأسعار صرفها بالضافة الى اختلاف مفهوم رأس المال المستخدم .وتختلف ايضاً قيمة رأس المال من بلد لآخر وداخل البلد الواحد .

ويتطلب الاعتماد على هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة حتى يواكب التغيير المستمر فى قيمة النقود والتضخم والأسعار ولذلك يفضل عدم الإعتماد على هذا المعيار بمفرده

أما معيار المبيعات فيعانى ايضاً من نفس العيوب التى يعانى منها معيار رأس المال وليس شائع الاستعمال فى بعض الدول النامية ، ويرى البعض ان هذا المعيار يلائم المشروعات التجارية والخدمية اكثر من المشروعات الصناعية .

ويستخدم معيار المستوى المستخدم من التكنولوجيا أو اسلوب الانتاج عادة لتعريف المشروعات الصناعية الصغيرة فقط .

مما تقدم يمكننا تعريف المشروع الصغير بأنه منشأة شخصية مستقلة فى الملكية والإدارة تعمل فى ظل سوق المنافسة الكاملة فى بيئة محلية غالباً وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها فى الصناعة ولتعديل مسار المشروعات والأعمال الصغيرة فى السودان لابد من تحديد ملامحها وحدودها من خلال وضع تعريف موحد لها

خصائص ومزايا الأعمال والمشروعات الصغيرة :

تحظى الأعمال والمشروعات الصغيرة بعدد من الخصائص عن غيرها من المنشآت الكبيرة من أهمها :

1- المرونة فى مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب فى السوق بدرجة أكبر من المنشآت والمشروعات الكبيرة التى تظل مثقلة بعب النفقات الثابتة المرتفعة إذيمكن للمنشأة الصغيرة بحكم تجهيزاتها الرأسمالية المحدودة وبساطة نظم التشغيل ، ان تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يناسب ومستوى الانتاج الموافق لطلب السوق وبذلك تكون المنشأة الصغيرة اكثر كفاءة فى الاسواق التى تتميز بالتقلب المستمر كما تبرز كفاءة المنشآت الصغيرة فى المجالات التى تتطلب سلفاً أو خدمات نمطية وتعتمد على العلاقات الشخصية بين صاحب المنشأة والعملاء .

2- كذلك نجد ان معظم هذه المنشآت الصغيرة تبدأ برأس مال صغير للغاية وغالباً مايكون من الموارد المتاحة للمنشأة بالمنزل مثل المدخرات الشخصية او الاستلاف على اساس علاقات شخصية اوعلاقات انتاج وهذه المصادر تستمر مع وجود المشروع .

3- ايضاً هنالك خصائص اخرى تتميز بها المنشآت الصغيرة عن الكبيرة منها على سبيل المثال قلة التخصص النسبى فى الإدارة حيث تدار المنشأة بواسطة شخص واحد هو المالك يقوم مدير المنشأة بمساعدة بعض العاملين بمباشرة الانتاج والتمويل ، المشتريات ، شئون العاملين، والمبيعات وكل الاعمال الاخرى المتعلة بالمنشأة هذه الصفة تستدعى الحاجة الماسة لنوع معين من المساعدات والاستشارات التى قد لاتحتاج اليها المنشآت الكبيرة كثيراً .

4- الاتصال الشخصى المباشر لصاحب المنشأة واحتكاكه بعمال الإنتاج والزبائن والموزعين والمالكين هذه الصفة تعطى قيمة للعلاات الاجتماعية ومرونة فى الاعمال اليومية .

5- صعوبة الحصول على رأسمال أو قروض او سلفية وهذا يرجع الى ان هذه المنشآت لاتستطيع تنمية رأسمالها فى سوق الأوراق المالية كما لاتستطيع الحصول على قرض او سلفيات من البنوك لإرتفاع تكلفة الوحدة فى العمليات التجارية الصغيرة إضافة الى إزدياد عنصر المخاطرة هذه السمة تشير الى الحوجة الى مساعدات تنموية خاصة بهذه المنشآت .

6- كثرة وتعدد المنشآت الصغيرة حيث تجعل من المستحيل تطبيق او تعميم اسلوب عملى واحد على كل المنشآت (مثل دراسة الجدوى الاقتصادية) والتى يمكن تطبيقها على العشرات من المنشآت الكبيرة عليه يجب استخدام الاساليب العملية التى تتناسب مع حجم هذه المنشآت شبيهة بأسلوب الإرشاد الزراعى .

كذلك تمتاز المنشآت والمشروعات الصغيرة ببعض المزايا منها :

1/ المرونة فى الإدارة .

2/ المعرفة الدقيقة بالعملاء والأسواق .

3/ العلاقة القوية مع المجتمع المحلى .

4/ الخدمة الشخصية للعملاء .

5/ الإعتماد على المدخل الشخصى فى التعامل مع العاملين .

6/ التقيد المحدد بالقواعد الحكومية .

أهمية المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب المشروعات والاعمال الصغيرة دوراً مهماً فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية حيث تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة بإرتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية حيث تتراوح نسبة تكلفة فرصة العمل فى المنشآت الصغيرة فى بعض الدول مثل كوريا والفلبين وكولومبيا بين 15%- 25% من التكلفة اللازمة لخلق فرص

عمل فى المنشآت الكبيرة وتتميز المنشآت الصغيرة بالإنتشار الجغرافى مما يساعد فى تقليل التباين الإقليمى وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الاسواق المحدودة التى لاتغرى المنشآت الكبيرةبالتوطن بالقرب منها او التعامل معها كما توفر المنشآت الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدودة والتى تسعى فى الحصول عليها بأسعار منخفضة نسبياً تتفق مع قدراتهم الشرائية (وان كان ذلك يتطلب التنازل بعض الشئ من اعتبارات الجودة) .

ويوفر قطاع الاعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات وخاصة النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للإنضمام الى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة وتقوم المنشآت الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات الكتخصصة التى ترتبط بأذواق المستهلكين بدرجة اكبر من المنشآت الكبيرة نظراً لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الانتاج وسهولة الانضمام اليها كذلك فان الاعمال الصغيرة قد تكون اكثر كفاءة من المنشآت الكبيرة فى تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية وتنمية المهارات والنشاطات وصناعات جديدة .

تلعب المنشآت الصغيرةدوراً مهماً فى دعم المنشأة الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وامدادها بمستلزمات الانتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها واجراء العمليات الانتاجية التى يكون من غير المجزى اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروعات الكبيرة وبذلك تسهم المنشآت الصغيرة فى تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعى فى الاقتصاد وتساعد المشروعات الصغيرة فى استغلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة فى مواقع متباعدة والتى عادة ماتتقاعس المؤسسات الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً مثال ذلك المحاجر والمناجم الصغيرة ، اذا ماتوافر لها المناخ الاقتصادى السليم اكثر كفاءة فى استخراج رأس المال وهو ماأكدته بعض الدراسات التطبيقية فى كينيا والهند ومصر وغيرها من الدول من خلال مقارنة انتاجية رأس المال فى المنشآت ذات الاحجام المختلفة والعائد المحقق من الاستثمار فى كل منها وتقوم المنشآت الصغيرة بدور مؤثر فى دعم التنميةالاقتصادية والاجتماعية ورفع الكفاءة الانتاجية للمشروعات الكبيرة وذلك من خلال

1- إعداد العمالة الماهرة : غالباً مايعمل بالمشروعات الصغيرة عمال غير مهرة (صبية) والتى تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة الى المصنع الكبير ذات الأجور العالية والمزايا الأفضل .

2- إنشاء نظام التعامل الباطن فى العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة ، وبمقتضى هذا النظام تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث يقوم بإنتاج العديد من الاجزاء او السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمشروعات الكبيرة.

وفى السودان تحدد أهمية المشروعات والأعمال الصغيرة على حسب نظرة الجهات المختصة مثل وزارة الرعاية الاجتماعية والمنظمات الطوعية حيث تعتبر أداة لمحاربة الفقر الذى أصبح ظاهرة منتشرة ومتفشية كنتاج طبيعى للسياسات الاقتصادية التى انتجتها الدولة فى السنوات القليلة الماضية إضافة الى انها أداة لنقوية المرآة وترفيع مساهمتها وتأكيد وجودها فى المجتمع ومن وجهة نظر صاحبات الأعمال الصغيرة فإنها تعتبر وسيلة لزيادة الدخل وتحقيق الذات والاستقلالية ومحاربة الاعتماد على الغير .

لقد ساهمت المنشآت والمشروعات الصغيرة فى حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه العديد من الدول النامية كالأمية وعدم التوازن الإقليمى وضعف الإمكانات المادية بالإضافة إلى مشكلة البطالة ومايتنتج عنها من تطرف بكافة أشكاله حيث أصبحت هذه المشروعات موضوع الساعة فى كافة الدوريات لقومية والمتخصصة نظراً لإرتباطها بمشكلة البطالة التى تتفاقم يوم بعد يوم .

كذلك تتعدد الدوافع المحفزة على الإهتمام بالمشروعات الصغيرة على المستوى القومى وتتمثل هذه الدوافع فى الأدوار التى تحدثها هذه المشاريع فى العدد من مجالات التنمية الإقتصادية المرتبطة بالجوانب التالية :

1. زيادة الإنتاج والدخل وفرص العمل .
2. زيادة التراكم الرأسمالى وتعبئة المدخرات القومية .
3. خلق وصقل المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع .

4. نشر النمو الإقتصادى على اكبر قدر من المساحة الجغرافية وتحقيق زيادة التوازن الإقليمى للتنمية .

5. خلق ودعم مجالات التصدير عبر المجالات التقليدية .

6. تلبية جزء من احتياجات السوق المحلى من السلع التى يمكن انتاجها بشكل اقتصادى .

7. إعادة توزيع الدخل والثروة بصورة أفضل .

8. المساهمة فى ايجاد صناعات فرعية ومغذية للمشروعات الكبيرة .

9. توفير رافد هام من روافد الابتكار والابداع والتميز التكنولوجى .

المشكلات والمعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة

تعانى المنشآت والمشروعات الصغيرة فى الدول النامية والسودان بصفة خاصة من مجموعة من المعوقات التى تحتاج الى الدراسة والحل العاجل ويمكن تصنيفها فى مجموعتين أساسيتين هما :

(أ) مجموعة معوقات البيئة الخارجية (المستوى الكلى)

- عدم وجود قانون موحد للمشروعات الصغيرة يحدد تعريفاً لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات فى مجال التمويل والترالخيص وعدم استقرار التشريعات التى تنظم الإستثمار وتضارب اختصاصاتها وتعقد الإجراءات المتعلقة بالتراخيص والضرائب والتأمينات .....الخ .
- عدم ارتباط المشروعات الصغيرة باتحادات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردى مماقلل من فرصتها التنافسية فى السوق كما ادى ذلك الى ارتفاع مستلزمات الإنتاج مقارنة بالمشروعات الكبيرة .
- نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية والتى تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية بالإضافة الى نقص خدمات المياه والكهرباء والتخذين والتخلص من النفايات .
- عدم وجود توازن فى التوزيع الإقليمى للمشروعات الصغيرة إذ تستأثر مناطق دون أخرى بهذه المشروعات ، مما يؤكد عدم وجود عدالة فى توزيع الإستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين أقاليم الدولة الواحدة .

- اختصار دعم المصارف على الدعم المالى دون الدعم الفنى الذى يدعم أعمال المنشآت الصغيرة ككل ، والتركيز على المشروعات الكبيرة .
- عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمشكلة عدم توافر الضمانات الكافية للإقتراض، بالإضافة الى عدم توافر الوعى المصرفى لدى أصحاب هذه المشروعات ممايجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق الإئتمان غير الرسمى والذى ترتفع فيه أسعار الفوائد، مما يمثل عقبة فى حصولهم على التمويل بشروط ملائمة .
- على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلاً حيوياً للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المشروعات الصغيرة والتى غالباً ماتكون متقادمة أو متباينة فى حالة توفرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها وعدم الإتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم المعلومات الخاص بهذا القطاع .
- ضعف تواجد الشركات المساعدة والمتخصصة فى مجالات دعم هذه المشروعات مثل :

- شركات لتسويق منتجات هذه المشروعات .
- شركات لتنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية .
- شركات الخدمات الصناعية .
- شركات التأجير التمويلى .
- شركات ضمان مخاطر الائتمان .
- الشركات المتخصصة فى إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة .
- ضعف الطاقة الإستيعابية للأسواق وضعف البنية الأساسية للتصدير .

(ب) مجموعة معوقات البيئة الداخلية :

- عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المشروعات الصغيرة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة مما يؤدى الى إستخدام معدات متقادمة تؤدى بالتالى الى معدلات إنتاج

منخفضة ومستوى جودة أقل أو الى استخدام معدات متقدمة ذات استثمار كبير نسبياً وتكلفة تشغيل عالية .

- ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المشروعات وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الإستشارية والخدمات المساعدة لها مما يؤدى الى إرتفاع تكلفة الإنتاج وضعف إمكانية التسويق المحلى والخارجى خاصة مع توافر المعلومات الخاصة باحتياجات الاسواق وتفصيلات المستهلكين ومواصفات المنتجات .
- إنخفاض إنتاجية المشروعات الصغيرة وافتقار العديد منها لمفهوم تخطيط الانتاج وعدم اختيار مستوى التكنولوجيا المناسب ، عدم المام الكثير منها بالمفاهيم الأساسية ونظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية مما يؤدى الى انتاج سلع غير مطابقة لاتستطيع المشروعات الصغيرةتصريفها أو تسويقها محلياً أودولياً .
- غياب الوعى المحاسبى لدى أصحاب المشروعات الختامية وهو مايكبد المشروع نفقات كثيرة ، هذا بالإضافى الى تعدد وتنوع المشاكل الضريبية .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن بنك الأسرة وبنك الإدخار

المبحث الثاني:التطور التاريخى للأعمال والمشروعات الصغيرة فى السودان

المبحث الثالث:إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن بنك الأسرة وبنك الإدخار

اولاً : النشأة والتطور

تأسس البنك في العام2007 وبدأ مزاولة نشاطه اعتبارا من 2008/7/1 بالفرع الرئيسي للبنك

.

ثم تطور البنك الي ان وصل عدد الفروع فيه الي 20 فرع والتي تتمثل في فرع الكلاكلة ، امدرمان ، كرري ، امبدة ، بحري ، شرق النيل ، ابوحمامة ، دنقلا ، الدامر ، الدويم ، ابوحمد ، المتمة ، عطبرة ، سنجة ، تندلتي ، حلفا الجديدة ، اللعيت ، وكوستي . حيث بلغ حجم التمويل الممنوح حتى العام المالي 2011 م مبلغ 206414142,1 جنيه ووصل عدد المستفيدين 39,810 مستفيد ويتميز البنك بان كل موارده المالية والبشرية موجه نحو خدمة الفقراء الناشطين اقتصاديا من خلال استراتيجية التمويل الاصغر .

ثانياً: فكرة البنك

كانت الفكرة عبارة عن مبادرة من القطاع الخاص ممثلا في اتحاد سيدات الاعمال ، اتحاد اصحاب العمل و بعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الفقر ، حكومة ولاية الخرطوم وبمشاركة ودعم وسند من الدولة.

ثالثاً: الرؤية والرسالة

انشاء بنك يساهم بفعالية في تقديم خدمات مالية جيدة ومتنوعة متاحة للفقراء في مواقعهم ومراعاة لظروفهم وتساهم في تحسين ظروف معيشتهم وتمكنهم من المساهمة الفاعلة في التنمية .تتمثل الرسالة في في تقديم خدمات مالية متنوعة مستدامة تلائم متطلبات الفقراء من حيث الاجراءات المبسطة والضمانات السهلة والتواجد الجغرافي والتسعيرة المناسبة لتمكين الفقراء من مزاولة انشطة اقتصادية تخرجهم من دائرة الفقر.

اهداف البنك:

يهدف البنك الي:-

ـ تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا والخريجين وصغار المنتجين من الزراع والرعاة والحرفيين لتمكينهم من ادارة انشطة اقتصادية تلائم ظروفهم .

. استقطاب الموارد المحلية والخارجية لاعادة توظيفها لصالح الفئات المستهدفة .

. مزاولة الاعمال المصرفية الاخرى وفقا للنظم والقوانين المنظمة لذالك .

. رفع الوعي المصرفي والادخاري وسط الشرائح المستهدفة .

. اعداد العنصر البشري بما يتلائم مع متطلبات عمل البنك وتدريبهم على مفاهيم واليات وممارسات التمويل الأصغر .

. المساهمة في خلق فرص الفقراء .

ـ المساهمة في انسياب الموارد المكملة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي لمصلحة الفئات المستهدفة في التنمية الاقتصادية .

. تحويل قطاعات غير منظمة الي القطاعات منظمة تساهم في التنمية الاقتصادية .

. تنشيط الفقراء اقتصاديا وادماجها في حركة التنمية .

استراتيجية البنك :

1/ الانتشار بغرض الوصول للفقراء في مواقعهم .

2/ اختيار المشروعات التي تناسب قدرات ومهارات العملاء المستفيدين .

3/ تقديم خدمات مالية متنوعة تساهم في اشباع حاجات العملاء المستفيدين وتساعد في تحقيق الاستدامة

المالية للمشروعات .

4/ العمل من خلال الشخصيات الاعتبارية والمجموعات تقليلا للتكلفة الادارية .

5/ التنسيق مع المؤسسات والمنظمات التي تتسق اهدافها مع اهداف البنك خاصة في مجال بناء القدرات

وتوفير الضمانات الجماعية .

اهم المؤسسين

. ولاية الخرطوم .

. بنك السودان المركزي .

. الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية

. الامانة لديوان الزكاة

. الولاية الشمالية

. اتحاد اصحاب العمل

. اتحاد سيدات الاعمال .

. اتحاد معاشي البنوك .

. ديوان الزكاة ولاية الخرطوم .

. محلية الدويم .

. اتحاد معاشي الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية .

استراتيجية الوساطة المجتمعية

ايمانا بالدور الفاعل الذي تقوم به المجتمعية في صناعة التمويل الأصغر في السودان اذ تعتبر هذه الوساطة والجهات كحلقات مكملة ومعضدة لدور البنك وتتمثل هذه التنظيمات في: -

- منظمات المجتمع المدني الجمعيات الاتحادات المهنية والروابط مثل الاتحاد الوطني للشباب ومشروع استقرار الشباب .

. مشروع الخريج المنتج .

. رابطة المرآة العاملة .

- منظمات وجمعيات مختلفة . مسجلة بموجب قانون العمل الطوعي و الانساني او بموجب قانون الجمعيات التعاونية او في جهات اخرى .

يتمثل القاسم المشترك لدور هذه الجهات في الاتي:

- اختيار العملاء المستهدفين .
- اختيار المشروعات التي تناسب المستهدفين .
- التآهيل ورفع القدرات .
- الاشراف والمتابعة للمشروع .
- التزكية وتقديم الضمانات المالية .
- متابعة السداد

مشروع النوافز التمويلية :

تمثلت فكرة المشروع في ايجاد وسائل ومنافذ تمويلية لانسانة الريف عبر مكاتب ريفية تتبع لاقرب فرع للبنك بحيث تقدم خدمات التمويل الأصغر وأنشطة انتاجية زراعية ، حيوانية ، تصنيع غزائي ، صناعات يدوية وفلكرولية .....الخ وذالك من خلال مجمعات تضم الرجال و النساء على ان تشكل النساء نسبة 40% من المستفيدين وان يضم عدد 50 اسرة ريفية ويكون التجمع لجنة تنفيذية منتخبة من اعضاء التجمع بعدد (7)

اشخاص تباشر وتقوم بالتنسيق مع المكتب في عمليات التمويل ، ان يمويل كل مكتب على الاقل 20 تجمع وان المكاتب المقترحة كمرحلة الاولى هي عدد 13 مكتب ريفي موزعة حسب الموقع الجغرافي للفرع العامل حاليا بالاضافة الي الانشطة الاقتصادية بالمنطقة والكثافة السكانية ودراسات الجدوى الاولية .

الصيغ التمويلية :

1/ المرابحة بنسبة اكبر من 90%

2/ المشاركة

3/ السلم .

4/ المضاربة .

الضمانات:

. ضمان المجموعة للافراد اي ان يكون كل أفراد المجموعة بالتضامن مسئولون عن السداد في حالة تعثر اي عضو من افراد المجموعة .

. ضمان الجمعيلت .

. العمد والمشايخ .

. تحويل مرتب او معاش .

. الحلي الزهبية .

. ضمان الموجودات كضمان مقترح .

. الضمانات الاجتماعية

. البضاعة موضوع التمويل .

. رهن الممتلكات .الضمانات الشخصية واصولات الأمانة .

. ضمان مؤسسات المجتمع المدني . [1]

. ضمان المؤسسات المستفيدة

المعوقات :

1/ ارتفاع تكلفة تقديم خدمات التمويل الأصغر مع متطلبات الانتشار للوصول للفقراء .

2/ضعف ثقافة الفئات المستهدفة للتعامل مع المؤسسات المصرفية .

3/صعوبة توفير الضمانات البنكية رغم السعي لتبسيطها .

4/ تدني المهارات واستخدام اساليب الانتاج التقليدي تؤدي الي تدني مستوى الانتاجية .

---

[1] بنك الأسرة ، إدارة التمويل الألأصغر ، تقرير الأداء للعام 2011م .

5/ تدني الانتاجية والانتاج يعود ذالك الي انخفاض مستوى الطلب على المنتجات (محدودية السوق) .

استراتيجية البنك في معالجة المعوقات :

استراتيجية التمويل عبر الوساطة المجتمعية والمتمثلة في المنظمات والجمعيات والاتحادات للقيام بالاتي :

1 . اختيار المستهدفين .

. القيام بعملية التثقيف والتدريب والتأهيل .

. متابعة المشروعات الممولة وتقديم المشورة الفنية والعمل على نجاحها .

. متابعة السداد .

2/التمويل الجماعي : سواء لمشاريع جماعية لمجموعات او جمعيات بدلا عن التمويل الفردي كل ذالك يؤدي الي كفائة وفعالية التطويل والتحصيل .

3/ التنسيق مع الجهات التي تعمل على رفع القدرات والتأهيل للمستفيدين بغرض خلق فئات ذات جدارة ائتمانية .

4/ تكوين الجمعيات القاعدية بالاحياء للتعامل من خلالها .

5/ اعداد منتجات جديدة محفزة للتعامل مع البنك لاشباع حاجات المستهدفين .

6/ ترقية وتطوير وتقديم الخدمات الموجودة بما يتناسب مع ظروف الفئات المستهدفة .

كيفية التمويل :

. يقدم العميل الناشط اقتصاديا (منتجين صغار ، خريجين ،حرفيين ، المرآة والشباب) طلب التمويل الذي يحتوي على معلومات اساسية التي تتمثل في المستندات الثبوتية ، دراسة جدوى مبسطة عن المشروع ، فواتير الشراء ، الضمانات في العادة يتم طلب شيك ضمان ، في حالة المحلات التجارية يقدم عقد الاجار او شهادة البحث وفي حالة التجار يقدم رخصة تجارية او شهادة مزاولة النشاط من اللجان الشعبية في الحي .

2/ يتم التمويل عن طريق اقرب فرع لمقدم الطلب حيث يعطي كل فرع منطقة معينة بواسطة ضابط الائتمان الموزع للمنطقة حيث يقوم باستلام الطلبات على حسب الجدول الاسبوعي الموزع على (الزيارات الميدانية ، استلام الطلبات والتنفيز) .

3/ بعد اكتمال الطلبات يقوم العميل بملئ طلب التمويل وفي حالة استيفاء الشروط تتم زيارة الموقع (المحل او البيت) .

4/ بعد اسبوع من الزيارة الميدانية تتم كتابة تقرير الزيارة .

5/ في حالة استيفاء الشروط تتم الموافقة .

6/ فتح حساب للعميل .

7/ استخراج شيك بقيمة البضاعة (سداد قيمة البضاعة) .[1]

بنك الإدخار:

بدا ميلاد بنوك الادخار في العالم في الدول الاروبية في أوائل القرن التاسع عشر بهدف مساعدة الذين يعانون من وطأة الحاجة ثم إنتشر في اجزاء اخري من العالم . افتتح بنك الادخار السوداني في يوم الادخار العالمي الموافق 31 اكتوبر 1974م . اختيرت مدينة ود مدني مقراً لرئاستة لأن منطقة الجزيرة تعتبر منطقة وسط وتذخر بالحرفيين وذوي الدخول المتوسطة والمحدودة . وتعاطم الاهتمام اكثر بعد قيام قمة التنمية الاجتماعية عام 1995 م بكوبنهاجن والتي نادت بمحاربة الفقر والبطالة ووجهت الدول المشاركة بوضع إستراتيجيات وأليات خاصة بتخفيف الفقر ضمن سياساتها الاقتصادية الكلية . في هذا الاطار وتمشيا مع توجية القمة فقد تمت إعادة هيكلة بنك الادخار السوداني الي مصرف الادخار والتنمية الاجتماية ليعمل كذراع مساعد للدولة في تخفيف حدة الفقر . جاء مولد هذا المصرف كمؤسسة تمويلية متخصصة تؤدي هذا الدور بعيدا عن التقتيدية والنمطية في التمويل والادخار ، وبموجب ذلك اصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بإنشاء مصرف الادخار والتنمية الاجتماية في يوم التاسع عشر من نوفمبر 1995 م ، ليكن مصرفا خالصا لفقراء السودان يدار بواسطة هيئة أمناء بغرض اخراجهم من دائرة الفقر والعوز وباشر المصرف عمله الرسمى فى أول يناير من العام 1996م .

---

[1] بنك الأسرة، إدارة التمويل ، سمنارات بنك الأسرة ، للعام 2011م.

الرؤية :

المؤسسة المصرفية الأولى في السودان في تقديم خدمات التمويل الأصغر وحفز ثقافة الإدخار .

الرسالة : تقديم خدمات مالية متنوعة لصغار المنتجين في الريف والحضر بجودة وكفاءة عالية لتخفيف حدة الفقر والبطالة، وتحقيق الإستدامة المالية .

الأهداف الإستراتيجية :

تقليل حدة الفقر واثارة على المجتمعات الفقيرة .

المساهمة في تقليل نسبة العطالة .

الأهداف العامة :

تخطيط سياسة المصرف الإدخاريةووضع قواعد الإشراف عليها والتنسيق مع الجهات المختصة لتنفيذها في إطار السياسة العامة للدولة .

توجيه موارده نحو النشاط الإقتصادى لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة .

تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات وعلى وجه الخصوص المشروعات الخاصة بالفقراء وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين والأسر المنتجة وذوى الدخل المحدود ومستحقى الزكاة والطلاب والمرأة والمنظمات والهيئات وأصحاب العمل، مع مراعاة الضمانات الملائمة لظروفهم.

نمويل البحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في مجال المشارع الإستثمارية للقطاعات المذكورة أعلاه .

القيام عموماً بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والمساهمة في مشروعات التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية .

شعارات المصرف :

- الأول في التمويل الأصغر.
- بمدخراتنا الصغيرة نحقق احلامنا الكبيرة.
- المصرف الصديق على طول الطريق .

المبحث الثاني

التطور التاريخى للأعمال والمشروعات الصغيرة فى السودان

برزت أهمية الإمال والمشروعات الصغيرة فى السودان تظهر للعيان منذ عهد الثورة المهدية حيث أن هنالك ذكرلسوق النساء فى أدبيات الثورة المهدية .

ولكن كلن ذلك نشاطاً محدداً لبعض الشرائح الضعيفة فى المجتمع والتى تمارس بعض الأنشطة الإنتاجية وبيع السلع محدودة فى هذا السوق .

فى منتصف الثمانيات أدت الظروف الطبيعية من جفاف وتصحر إضافة الى الحرب الأهلية فى جنوب السودان الى نزوح أعداد كبيرة من أهل الريف نتيجة لفقدانهم لمقومات الإنتاج ورأس المال أدى هذا الى زيادة الإهتمام بالأعمال والمشروعات الصغيرة على مستوى الأسر حيث أصبحت آلية فعالة فى مكافحة الفقر فى مطلع التسعينات فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى والتى اضافة بعد آخر لمشكلة الفقر حيث كان من افرازات هذه السياسات دخول العديد من الشرائح الضعيفة فى المجتمع خاصة فى أطراف المدن الى دائرة الفقر ، وللتكيف مع هذه السياسات وماتضمنته من تخفيض للنفقات الحكومية والعمالة وقيمة العملة المحلية وماتبع ذلك من زيادة للتضخم وارتفاع الأسعار لجأت كثيراً من الأسر الى ممارسة بعض الأعمال الصغيرة لزيادة دخلها ، نتيجة لهذه المتغيرات بدأ اهتمام المؤسسات الرسمية الحكومية والشعبية والعالمية بدعم وتشجيع الأعمال والمشروعات الصغيرة ويمكن إيجاز هذا العمل المؤسسى فى النقاط التالية : [1]

1- على صعيد الأجهزة والمؤسسات الحكومية فقد قامت العديد من المؤسسات بإنشاء وحدات خاصة بالأسر المنتجة اوشئون المرأة كوزارة الرعاية الإجتماعية ، مؤسسة التنمية الإجتماعية، وزارة الزراعة ، الهيئة العامة للغابات ، وزارة الصناعة ومفوضية الإغاثة وإعادة التعمير .....الخ وفى عام 1993 تم إنشاء وزارة التخطيط الإجتماعى كجهاز مركزى لتخطيط التنمية الاجتماعية ورعاية

---

[1] عامر سالم الشيخ القوي ، اختناقات ادارة وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها ، بحث ماجستير في المحاسبةكلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا2005 ،ص43

الشرائح الضعيفة فى المجتمع كما أن العديد من الأجهزة الرسمية على مستوى الولايات والمحافظات تولى أهتماماً بهذه الشرائح وتقدم لها الدعم المادى والعينى كديوان الزكاة ومؤسسة التنمية الاجتماعية والمنظمات الحكومية والغير حكومية .

2- أمافى جانب التمويل فقد أصبحت المشروعات الصغيرة خاصة مشروعات الأسر المنتجة من ضمن القطاعات التى تجد اهتماما فى السياسات التمويلية التى تقوم بتنفيذها البنوك المتخصصة والبنوك التجارية حيث اجريت تعديلات فى السياسات الإئتمتنية التى تباشرها البنوك المتخصصة والبنوك التجارية وصناديق تمويل صغار المزارعين والحرفيين إضافة الى مساهمات الصناديق المتعددة كالزكاة وصندوق دعم الطلاب والتأمينات الإجتماعية .

3- لم يقتصر الأمر على الأجهزة الرسمية فقط وانما صاحبتها جهود شعبية من خلال المنظمات والهيئات الطوعية كإتحاد المرأة العاملة ، إتحاد أصحاب العمل واللجان الشعبية .....الخ .

4- فى اطار التجاوب العالمى مع السودان فى مكافحة الفقر قامت العديد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة بلان سودان واكسفام وغيرها بإنجاز العديد من المشروعات والبرامج الخاصة بالشرائح الفقيرة فى المجتمع .

5- كما ان بعض المؤسسات البحثية والتدريبية اصبحت تولى اعتماماً لتأهيل وتدريب وتطوير الأعمال الصغيرة .

6- من جانب آخر أصدرت العديد من التشريعات الإتحادية والولائية لتنظيم عمل هذا القطاع وحمايته عليه يمكن القول يأن قضايا الفقر ومحاربته واستحوازه على حيز كبير من اهتمامات الأجهزة الرسمية والشعبية والمنظمات لقد حقق الاهتمام الى سياسات وخطط وبرامج عمل تتبناها تلك المؤسسات والمنظمات لقد حقق الاهتمام بمشكلة الفقر والعمل المؤسسى الذى شاهدته الحقبة الماضية نجاحات فى بعض المجالات كان من اهمها :

(أ) لفت النظر لهذه الشريحة الاجتماعية الضعيفة وضرورة اللأخذ بيدها ومساعدتها فى حياة كريمة كواجب انسانى ووطنى .

(ب) إبرازأهمية دور هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعكس مشكلاته للرأى العام وطلة اتخاذ القرار مما وفر رأياً عاماً ومشجعاً وموفقاً سياسياً داعماً ومحفزاً لهذا القطاع ليساهم فى دفع التنمية .

(ج) تقديم نوع من الدعم الدائم المادى والفنى فى مجالات التمويل ، التسويق ،التشريع ،التدريب ، البحوث ،والاستشارات الفنية مما يوفر قدراً من البنية الأساسية لهذا القطاع تساعده فى الإنطلاق مستقبلاً . [1]

[1] عامر سالم الشيخ القؤي ، المرجع السابق ،ص45

المبحث الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذه الدراسة الميدانية، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج ، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من المراجعين بديوان الضرائب والمراجعة العامة.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (40) استمارة استبيان على المستهدفين بتلك الجهات، وقد استجاب جميع أفرد حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الأعمار (أقل من 30 سنة ، من 31 – 40 سنة ، من 41 – 50 سنة، من 51 سنة فأكثر).
2. الأفراد من مختلف المستويات التعليمية (دبلوم وسيط، بكالاريوس، دبلوم عالٍ ، ماجستير، دكتوراه، اخرى).
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة ، اقتصاد ، إدارة أعمال، دراسات مصرفية ومالية ، تكاليف ، أخرى).

4. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (الزمالة الأمريكية ، الزمالة البريطانة ، الزمالة العربية ، الزمالة السودانية، أخرى).

5. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنة فأقل ، من 6 - 10 سنة ، 11 - 15 سنة، من 16 - 20 سنة، من 21 - 25 سنة، من 26 سنة فأكثر).

6. الأفراد من مختلف الوظائف (محاسب ، مراقب مالي ، مراجع داخلي ، مصرفي ، رئيس حسابات، أخرى).

القسم الأول : تحليل البيانات الشخصية

جدول رقم (1/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	1	2.5
من 31 – 40 سنة	33	82.5
من 41 – 50 سنة	4	10
من 51 سنة فأكثر	2	5
المجموع	40	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل رقم (1/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

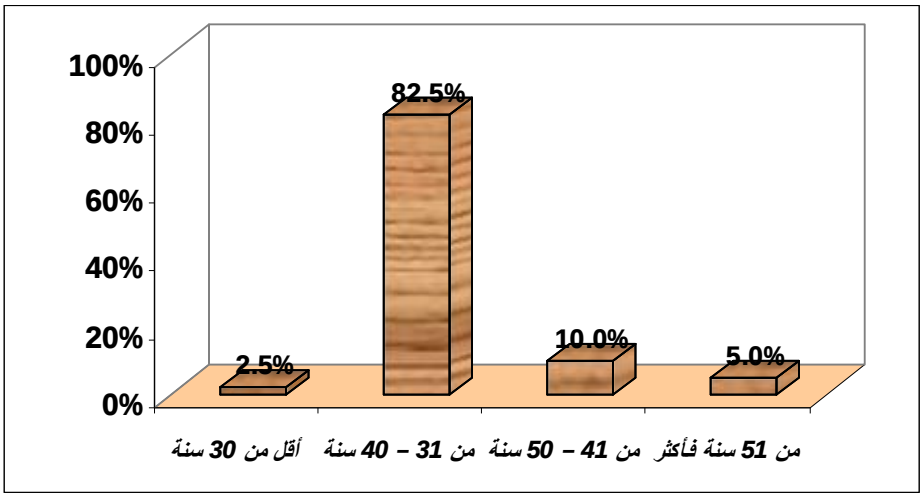

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (1/2/3) والشكل البياني رقم (1/2/3) فإن 2.5% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة ، و 82.5% تتراوح أعمارهم من 31 – 40 سنة ، بينما 10% تراوحت أعمارهم ما بين 41 – 50 سنة ، و 5% أعمارهم من 51 سنة فأكثر.

جدول رقم (2/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
دبلوم وسيط	-	-
بكالوريوس	12	30
دبلوم عالٍ	14	35
ماجستير	10	25
دكتوراه	4	10
اخرى	-	-
المجموع	**40**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل رقم (2/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

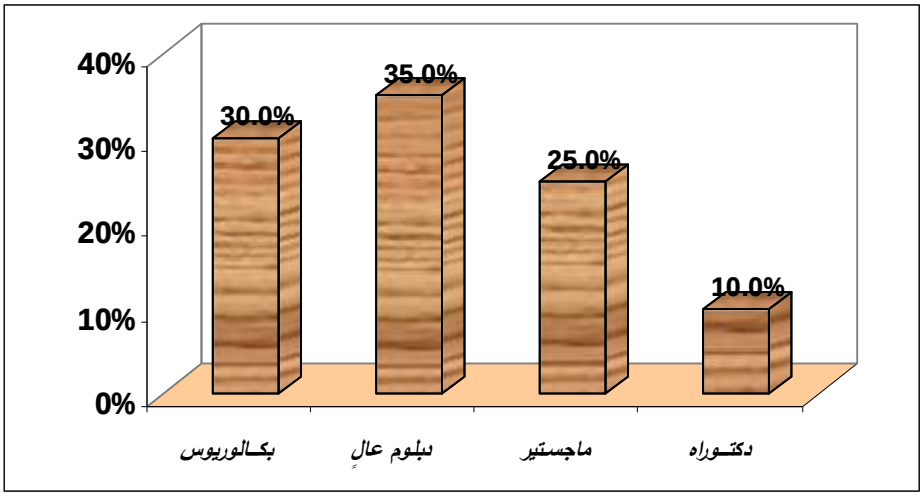

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (2/2/3) والشكل البياني رقم (2/2/3) فإن 30% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس ، و 35% مؤهلهم العلمي دبلوم عالٍ ، بينما 25% مؤهلهم ماجستير ، و 10% مؤهلهم العلمي دكتوراه.

جدول رقم (3/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرالمؤهل المهني

المؤهل المهني	التكرار	النسبة%
الزمالة السودانية	11	27.5
الزمالة العربية	5	12.5
الزمالة البريطانة	1	2.5
الزمالة الأمريكية	-	-
اخرى	4	10
لا يوجد	19	47.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (3/2/3)

لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

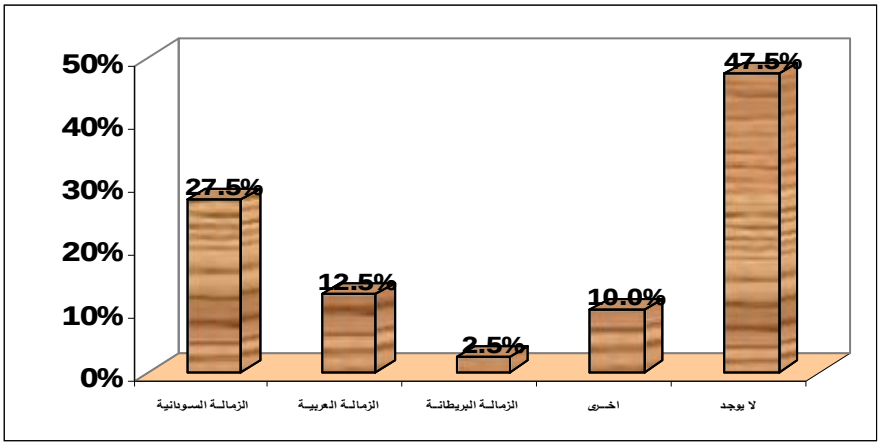

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم **(3/2/3)** والشكل البياني رقم **(3/2/3)** فإن 27.5% من أفراد العينة مؤهلهم المهني زمالة سودانية ، و 12.5% مؤهلهم المهني زمالة عربية ، بينما 2.5% مؤهلهم زمالة بريطانية ، و 10% من افراد العينة لديهم مؤهلات مهنية أخرى ، و 47.5% ليس لديهم مؤهل مهني.

جدول رقم (4/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%

محاسبة	20	50
إدارة أعمال	5	12.5
اقتصاد	11	27.5
دراسات مصرفية ومالية	3	7.5
تكاليف	1	2.5
أخرى	-	-
المجموع	40	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل رقم (4/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

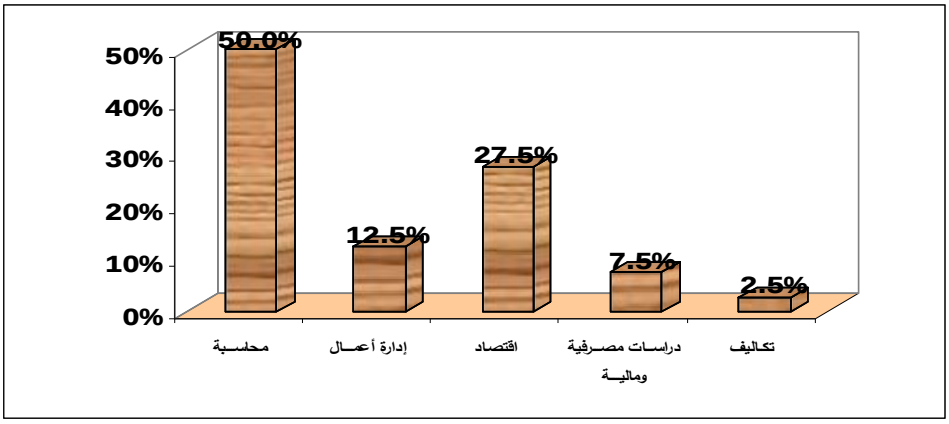

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (4/2/3) والشكل البياني رقم (4/2/3) فإن 50% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، و 12.5% منهم تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، بينما 27.5% تخصصهم اقتصاد ، و 7.5% تخصصهم دراسات مصرفية ومالية ، و 2.5% تخصصهم علمية تكاليف.

جدول رقم (5/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%

من 5 سنة فأقل	2	5
من 6- 10 سنة	13	32.5
من 11 - 15 سنة	14	35
من 16 - 20 سنة	7	17.5
من 21 - 25 سنة	3	7.5
من 26 سنة فأكثر	1	2.5
المجموع	40	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بيان رقم (5/2/3)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

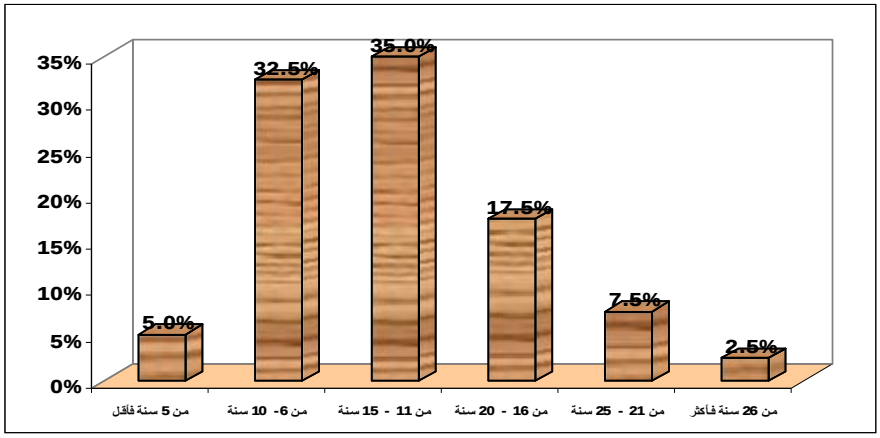

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (5/2/3) والشكل البياني رقم (5/2/3) فإن 5% من أفراد العينة سنوات خبرتهم 5 سنة فأقل ، و 32.5% سنوات خبرتهم من 6 - 10 سنة ، بينما 35% سنوات خبرتهم تتراوح من 11 - 15 سنة ، بينما 17.5% سنوات خبرتهم من 16 - 20 سنة، و7.5% تراوحت سنوات خبرتهم ما بين 21 – 25 سنة، و 2.5% سنوات خبرتهم من 26 سنة فأكثر.

جدول رقم (6/2/3)

التكرارات لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة%
محاسب	9	22.5

مراقب مالي	10	25
مراجع داخلي	11	27.5
مصرفي	5	12.5
رئيس حسابات	4	10
أخرى	1	2.5
المجموع	**40**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم(6/2/3)

لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

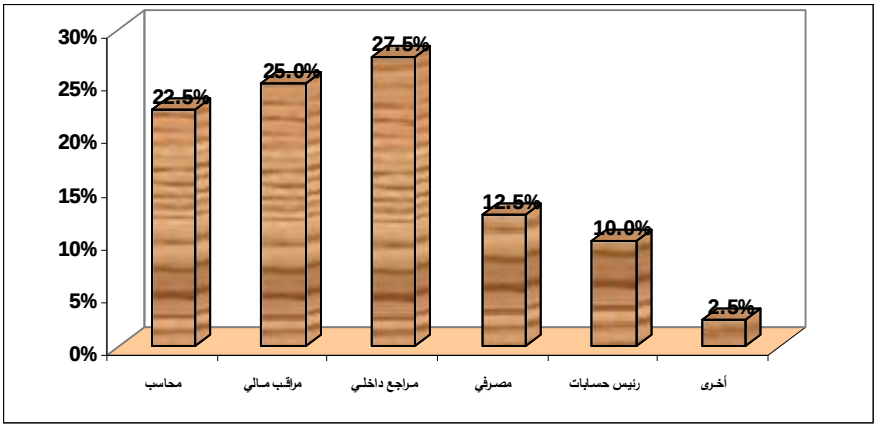

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم **(6/2/3)** والشكل البياني رقم **(6/2/3)** فإن 22.5% من أفراد العينة محاسبين ، و 25% مراقبين ماليين، بينما 27.5% مراجعين داخليين ، و 12.5% صرافين ، بينما 10% رؤساء حسابات ، و 2.5% من أفراد العينة يشغلون وظائف أخرى.

أداة الدراسة:

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة. وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين :

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول النوع ، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، التدريب.

القسم الثاني: يحتوي الإستبيان على عدد (18) عبارة تُحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، لا أدري، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (6) عبارات لكل فرضية.

وقد إعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة ، للإستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

الثبات والصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري للإستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي أُقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أُعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم لحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان - براون.
2. معادلة الفا - كرونباخ.

3. إعادة تطبيق الاختبار.

4. طريقة الصور المتكافئة.

5. معادلة جوتمان

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي :

الصدق = $\sqrt{\text{الثبات}}$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان – براون بالصيقة الآتية :

$$\text{الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث (امل ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبرات ذات الأرقام الفردية وافجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية؟

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) فرد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستباين من العينة الاستطلاعية

بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي :

الشكل رقم (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبانة

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.88	0.94

يتضح من نتائج الجدول شكل بياني رقم (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت أكبر من (50%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات:

أولاً : الترميز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

أوافق بشدة	وزنها	5
أوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا أوافق	وزنها	2
لا أوافق بشدة	وزنها	1

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{\text{مجموع الأوزان}}{\text{عددها}} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = 3$$

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة .

ثانياً: الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة), فإذا كان حجم العينة 40 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (8 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (8 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كآي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (8 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد أفراد العينة

3. 2 . 1 : i

كما أن القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

القسم الثاني : اختبار الفرضيات

نص الفرضية الأولى: المؤسسات المالية بمحلية الدمازين تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (8/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع

1. تلعب المؤسسات المالية دوراً مهماً في تمويل المشروعات الصغيرة .	38	1	1	-	-	40
	%85	%2.5	%2.5	-	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (8/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

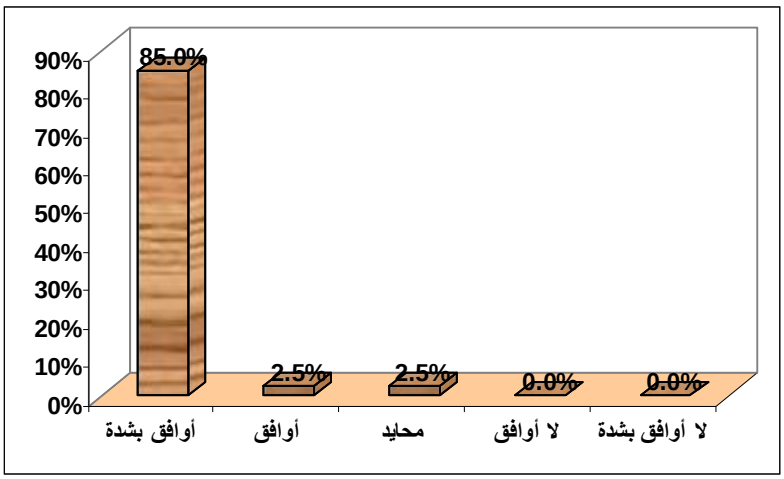

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (8/2/3) والشكل البياني رقم (7/2/3) فإن 85% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المؤسسات المالية تلعب دوراً مهماً فى تمويل المشروعات الصغيرة ، و 2.5% منهم موافقون ، بينما 2.5% محايدون.

جدول رقم (9/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. استخدام المؤسسات المالية بمحلية الدمازين لأسباب التمويل الاسلامية يؤدى الى توفير التمويل	13	24	2	1	-	40
	%32.5	%60	%5	%2.5	-	%100

المناســـب لظـــروف المشـــروعات الصغيرة .						

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (9/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

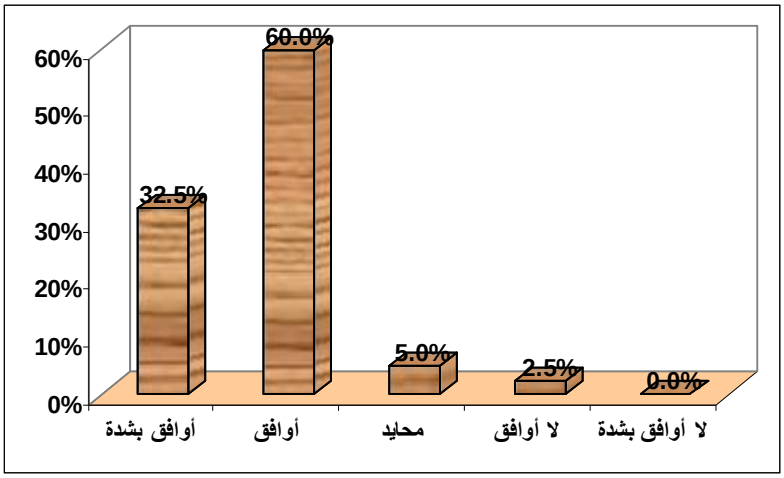

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (9/2/3) والشكل البياني رقم (8/2/3) فإن 32.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن استخدام المؤسسات المالية بمحلية الدمازين لأسباب التمويل الاسلامية يؤدى الى توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة ، و 60% منهم موافقون ، بينما 5% محايدون ، و 2.5% لا يوافقون.

جدول رقم (10/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدمازين فى تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من	19	14	5	2	-	40
	%47.5	%35	%12.5	%5	-	%100

مستوى العائد منها .						

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (10/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

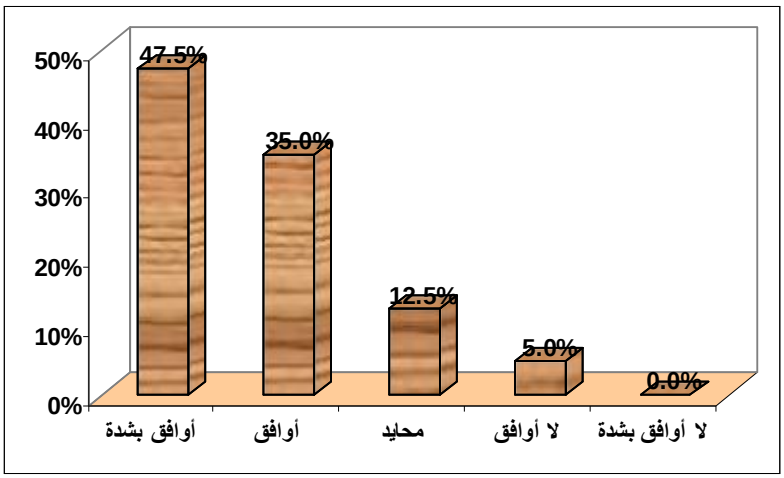

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (10/2/3) والشكل البياني رقم (9/2/3) فإن 47.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدمازين فى تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوى العائد منها ، و 35% منهم موافقون، بينما 12.5% محايدون ، و 5% لا يوافقون.

جدول رقم (11/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. التمويل المقدم من المؤسسات المالية بمحلية الدمازين للمشروعات الصغيرة	21	8	9	2	-	40
	%52.5	%20	%22.5	%5	-	%100

كـافى بمـا يمكّـن مـن التنبـؤ بأستمرارية التمويل.						

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم(11/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

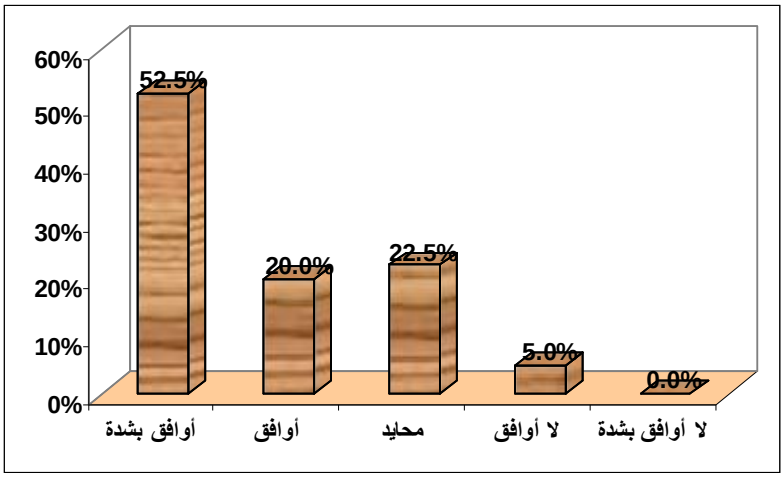

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (11/2/3) والشكل البياني رقم (10/2/3) فإن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن التمويل المقدم من المؤسسات المالية بمحلية الدمازين للمشروعات الصغيرة كافى بما يمكّن من التنبؤ بأستمرارية التمويل ، و 20% منهم موافقون، بينما 22.5% محايدون ، و 5% لا يوافقون.

جدول رقم (12/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. عـدم عدالـة المؤسسـات المالية فى توزيع التمويل يؤدى الى حرمان بعض المشروعات	21	9	7	3	-	40
	%52.5	%22.5	%17.5	%7.5	-	%100

الصـــغيرة مـــن الاســـتفادة مـــن التمويل المتاح.						

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل رقم (12/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

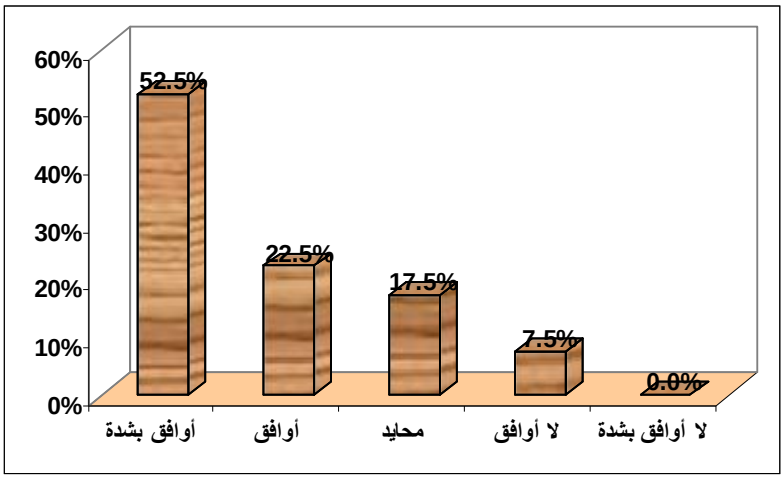

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (12/2/3) والشكل البياني رقم (11/2/3) فإن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم عدالة المؤسسات المالية فى توزيع التمويل يؤدى الى حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح ، و 22.5% موافقون ، بينما 17.5% محايدون، و 7.5% منهم لا يوافقون.

جدول رقم (13/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. المؤسسات المالية تعمل على حصد وتجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل	22	15	1	2	-	40
	%55	%37.5	%2.5	%5	-	%100

المشروعات الصغيرة.						

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (13/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الأولى

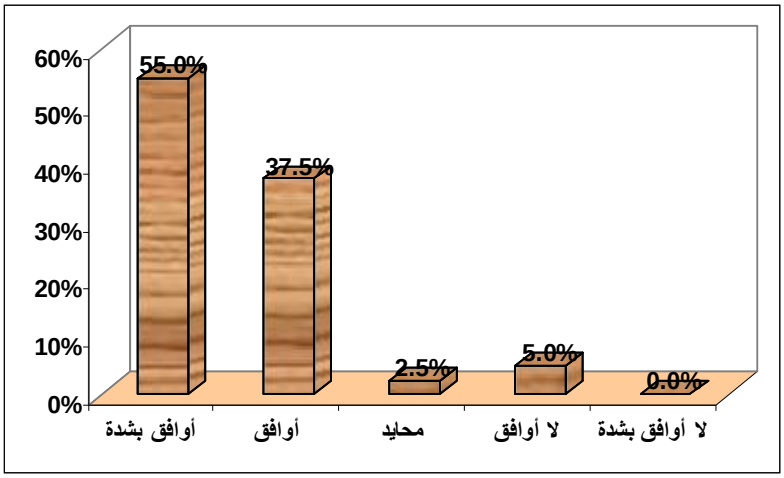

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (13/2/3) والشكل البياني رقم (12/2/3) فإن 55% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن المؤسسات المالية تعمل على حصد وتجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة ، و 37.5% موافقون ، بينما 2.5% منهم محايدون ، و 5% لايوافقون.

جدول رقم (14/2/3): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1) تلعب المؤسسات المالية دوراً مهماً فى تمويل المشروعات الصغيرة .	4.9	0.5	68.5	2	0.01
2) استخدام المؤسسات المالية بمحلية الدمازين	4.2	0.7	35	3	0.01

لأسباب التمويل الاسلامية يؤدى الى توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة .					
3) مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدمازين فى تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوى العائد منها .	4.3	0.9	18.6	3	0.03
4) التمويل المقدم من المؤسسات المالية بمحلية الدمازين للمشروعات الصغيرة كافى بمايمكن من التنبؤ بأستمرارية التمويل.	4.2	1	19	3	0.01
5) عدم عدالة المؤسسات المالية فى توزيع التمويل يؤدى الى حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح.	4.2	1	18	3	0.02
6) المؤسسات المالية تعمل على حصد وتجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة.	4.4	0.8	31	3	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يلاحظ من الجدول رقم (14/2/3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 1) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : المؤسسات المالية بمحلية الدمازين تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة .

اختبار الفرضية الثانية:

نص الفرضية الثانية : هنالك صعوبات مالة وإدارية داخل المؤسات المالية بمحلية الدمازين تعوق تمويل المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (15/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1. ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدى الى عدم حصولهم على التمويل المناسب.	36	2	1	1	-	40
	%90	%5	%2.5	%2.5	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (14/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

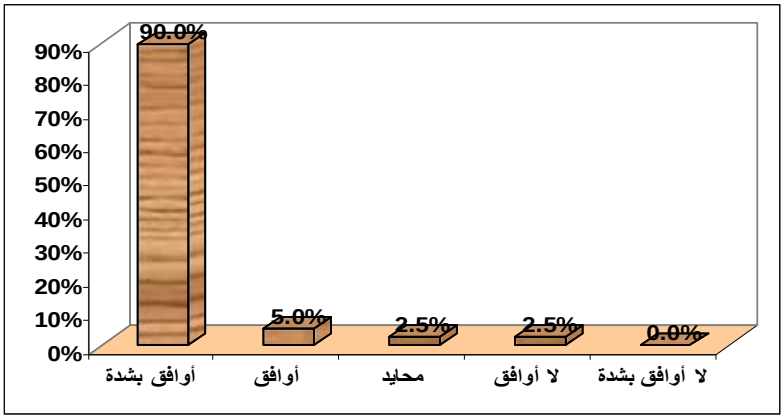

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (15/2/3) والشكل البياني رقم (13/2/3) فإن 90% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدى الى عدم حصولهم على التمويل المناسب ، و 5% منهم موافقون، بينما 2.5% محايدون، و 2.5% لا يوافقون.

جدول رقم (16/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2. عدم توفر الوعى	16	13	6	3	2	40

المصـرفى لـدى اصـحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويـــل المشـــروعات الصغيرة.	%40	%32.5	%15	%7.5	%5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (15/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

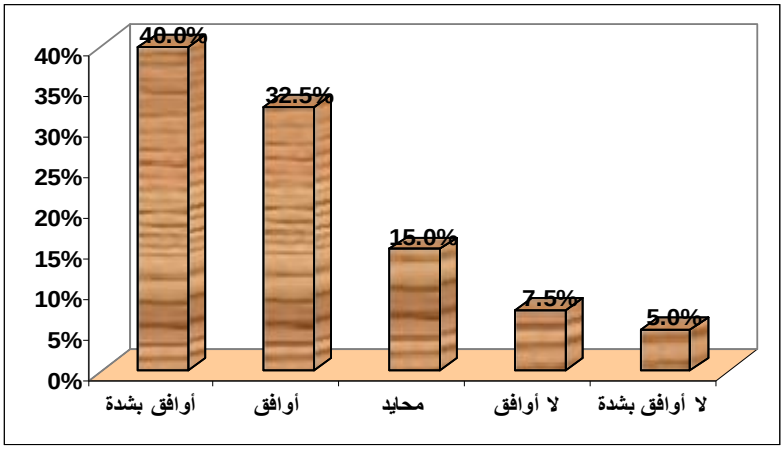

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (16/2/3) والشكل البياني رقم (14/2/3) فإن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم توفر الوعى المصرفى لدى اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويل المشروعات الصغيرة ، و 32.5% منهم موافقون ، بينما 15% محايدون، و 7.5% لا يوافقون ، و 5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (17/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
3. عـــدم وجـــود نظـــام	17	9	7	5	2	40

للمعلومـــــات خـــــاص بالمشروعات الصغيرة يؤدى الـــى صـــعوبة تمويـــل المشروعات الصغيرة.	%42.5	%22.5	%17.5	%12.5	%5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (16/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

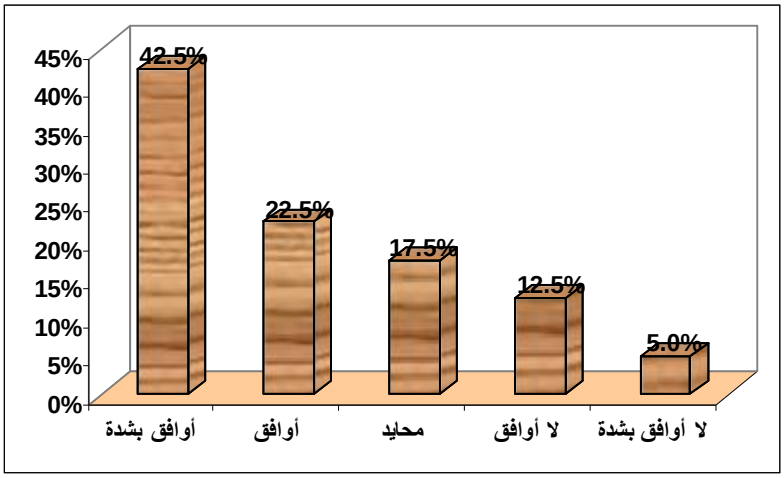

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (17/2/3) والشكل البياني رقم (15/2/3) فإن 42.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة ، و 22.5% منهم موافقون ، بينما 17.5% محايدون ، و 12.5% لا يوافقون ، و 5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (18/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
4. عـــدم تقيـــد أصـــحاب	13	8	10	8	1	40

المشـروعات الصـغيرة بسـداد قروض التمويل فى مواعيدها يزيد من مخاطر التمويل.	%32.5	%20	%25	%20	%2.5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم(17/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

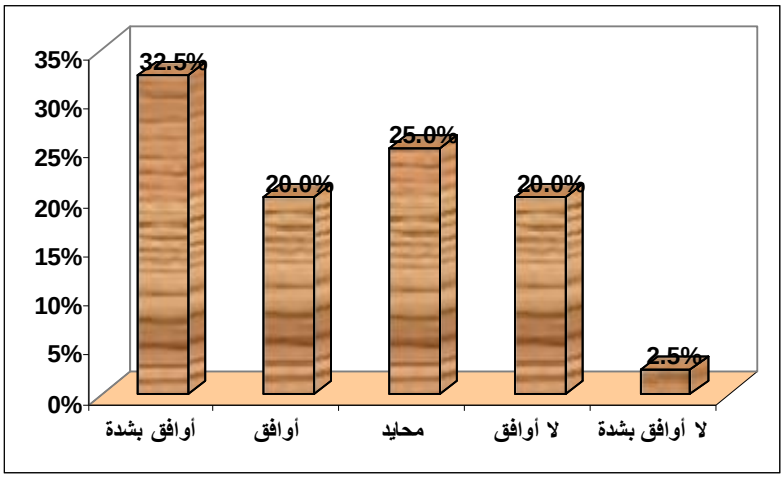

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (18/2/3) والشكل البياني رقم (16/2/3) فإن 32.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم تقيد أصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل فى مواعيدها يزيد من مخاطر التمويل ، و 20% منهم موافقون، بينما 25% محايدون ، و 20% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (19/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
5. قلـــة حجـــم التمويـــل	19	8	8	5	-	40

الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلباً فى عملية التمويل.	%47.5	%20	%20	%12.5	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (18/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

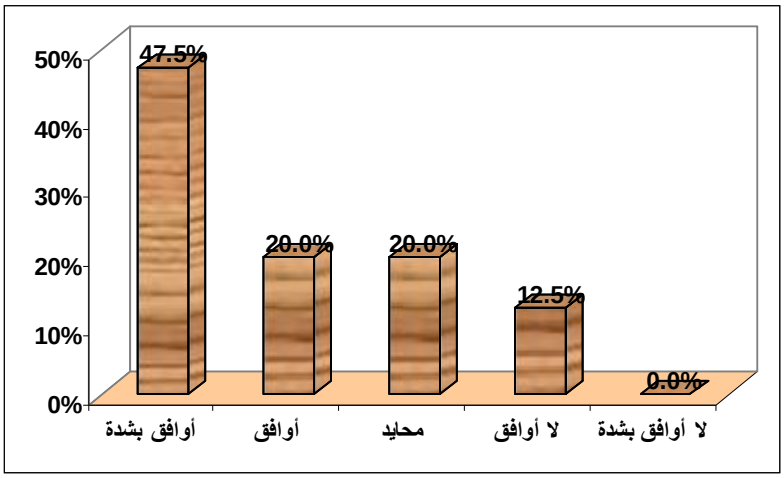

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (19/2/3) والشكل البياني رقم (17/2/3) فإن 47.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلباً فى عملية التمويل ، و20% منهم موافقون، بينما 20% محايدون، و 12.5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (20/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
6. غياب الوعى المحاسبى	20	10	8	2	-	40

لأصـــــحاب المشـــــروعات الصـغيرة يزيـد مـن مخـاطر التمويل .	%50	%25	%20	%5	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (19/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثانية

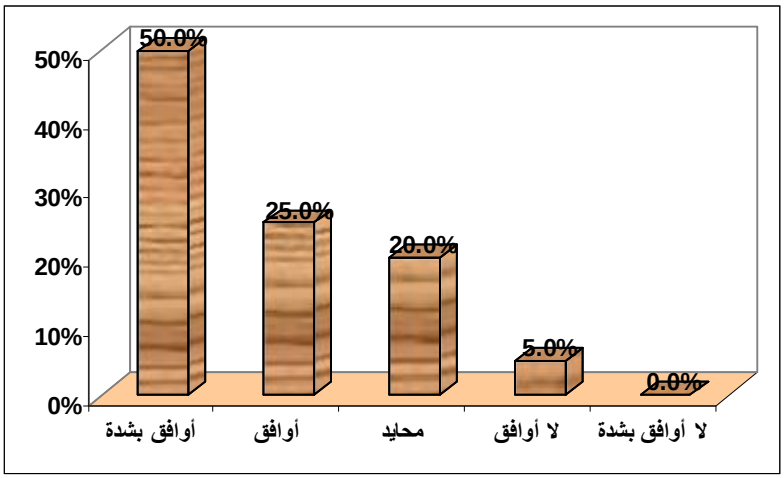

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (20/2/3) والشكل البياني رقم (18/2/3) فإن 50% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن غياب الوعى المحاسبى لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر التمويل ، و25% منهم موافقون ، بينما 20% محايدون، و 20% لا يوافقون.

جدول رقم (21/2/3): الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1) ضـــعف الضـــمانات المتاحـــة لأصـــحاب المشـروعات الصـغيرة يـؤدى الـى عـدم حصـولهم	4.8	0.6	90.2	3	0.01

على التمويل المناسب.					
2) عدم توفر الوعى المصرفى لدى اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويل المشروعات الصغيرة.	4	1.2	19.3	4	0.01
3) عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة.	3.9	1.3	16	4	0.02
4) عدم تقيد أصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل فى مواعيدها يزيد من مخاطر التمويل.	3.6	1.2	9.8	4	0.04
5) قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلباً فى عملية التمويل.	4	1.1	11.4	3	0.01
6) غياب الوعى المحاسبى لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر التمويل .	4.2	0.9	16.8	3	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يلاحظ من الجدول رقم (21/2/3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 1.3) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها : هنالك صعوبات مالة وإدارية داخل المؤسات المالية بمحلية الدمازين تعوق تمويل المشروعات الصغيرة.

اختبار الفرضية الثالثة :

نص الفرضية الثالثة: يوجد نقص فى الكادر البشرى المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (22/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1) استقطاب كفاءات مؤصلة للعمل فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة ليسهل من عملية سداد القروض.	33	3	2	2	-	40
	%82.5	%7.5	%5	%5	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (20/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

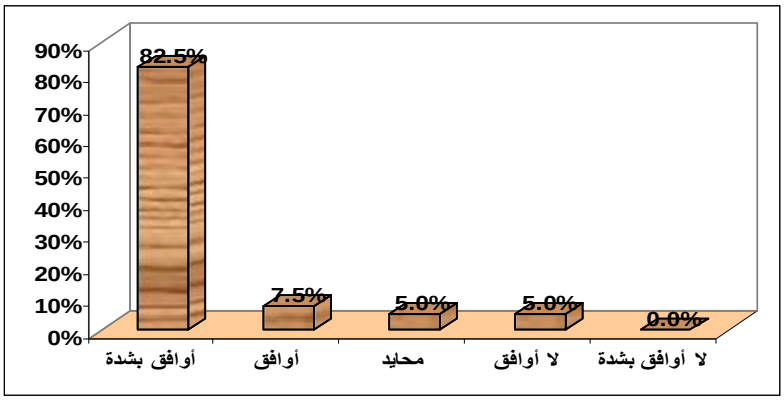

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (22/2/3) والشكل البياني رقم (19/2/3) فإن 82.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن استقطاب كفاءات مؤصلة للعمل فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة ليسهل من عملية سداد القروض ، و 7.5% منهم موافقون، بينما 5% محايدون، و 5% لا يوافقون.

جدول رقم (23/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
2) تدريب المختصين بأمر تمويل	13	14	8	2	3	40

المشـروعات الصـغيرة يـؤدى الـى قيـامهم بعمليـات المراقبـة والمتابعـة والتحصيل بكل سهولة.	%32.5	%35	%20	%5	%7.5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (21/2/3)

إجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

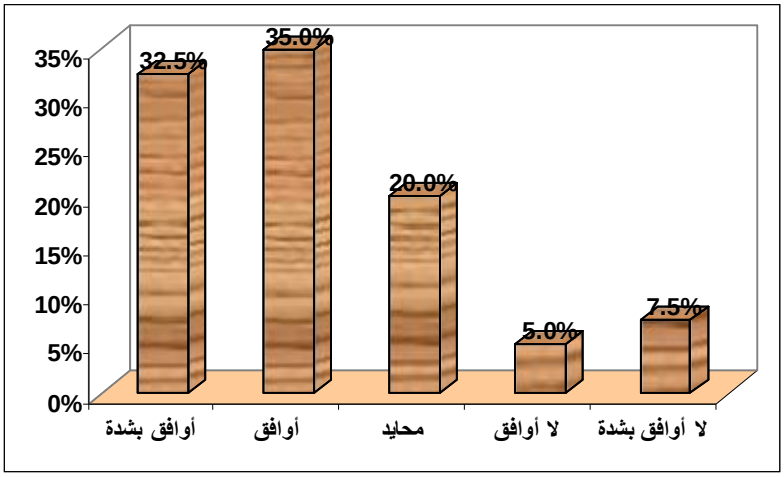

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (23/2/3) والشكل البياني رقم (20/2/3) فإن 32.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدى الى قيامهم بعمليات المراقبة والمتابعة والتحصيل بكل سهولة و 35% منهم موافقون، بينما 20% محايدون ، و 5% لا يوافقون ، و 7.5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (24/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع

3) عـدم تـوفر المهـارات البشـرية المطلوبـة ونقـص التـدريب يـؤدى الـى ارتفـاع تكلفة التمويل الممنوع.	14	13	9	3	1	40
	%35	%32.5	%22.5	%7.5	%2.5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (22/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

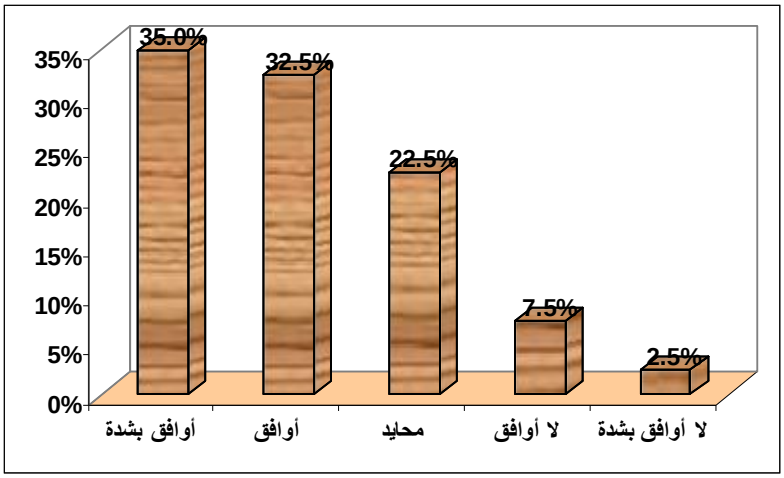

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

من الجدول رقم (24/2/3) والشكل البياني رقم (21/2/3) فإن 35% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم توفر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب يؤدى الى ارتفاع تكلفة التمويل الممنوع ، و 32.8% منهم موافقون ، بينما 22.5% محايدون ، و 7.5% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (25/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع

4) عدم مقدرة الكادر البشرى العامل فى المؤسسات المالية على متابعة التطورات التى تحدث فى المشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة التحصيل.	19	10	5	6	-	40
	%47.5	%25	%12.5	%15	-	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم(23/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

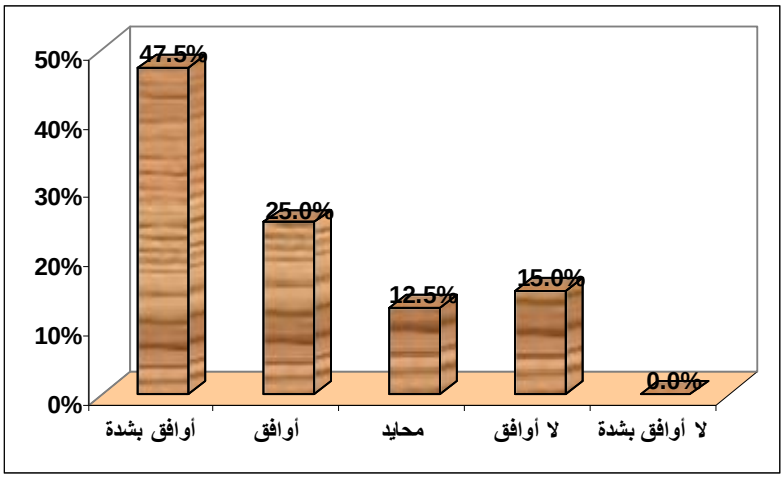

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (25/2/3) والشكل البياني رقم (22/2/3) فإن 47.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم مقدرة الكادر البشرى العامل فى المؤسسات المالية على متابعة التطورات التى تحدث فى المشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة التحصيل ، و 25% منهم موافقون، بينما 12.5% محايدون ، و 15% لا يوافقون.

جدول رقم (26/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع

5) الافتقار الى التخطيط اللازم لعمليات لعمليات مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض التمويل يساهم فى فشل عملية الحصول عليها.	19	8	10	1	2	40
	%47.5	%20	%25	%2.5	%5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (24/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

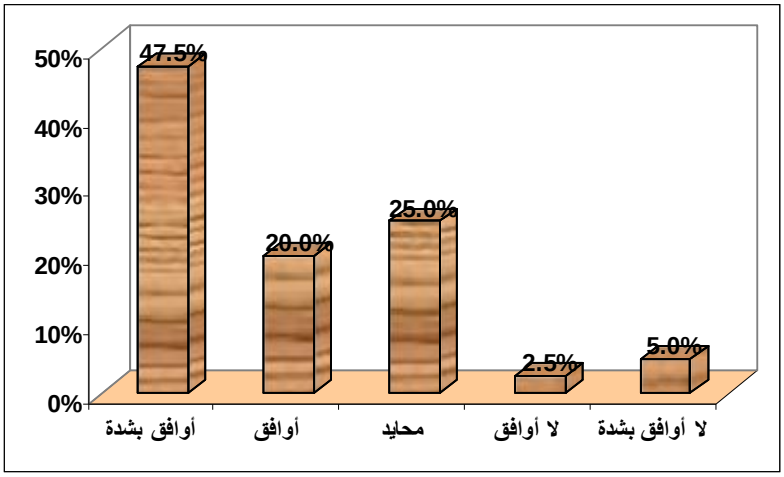

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (26/2/3) والشكل البياني رقم (23/2/3) فإن 47.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن الافتقار الى التخطيط اللازم لعمليات لعمليات مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض التمويل يساهم فى فشل عملية الحصول عليها ، و 20% منهم موافقون، بينما 25% محايدون ، و 2.5% لا يوافقون ، و 5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (27/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع

6) عـــدم المعرفـــة الدقيقـــة بالعملاء أصحاب المشروعات الصـــغيرة يزيـــد مـــن مخـــاطر المراقبة والمتابعة والتحصيل.	21	10	6	2	1	40
	%52.5	%25	%15	%5	%2.5	%100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

شكل بياني رقم (25/2/3)

لإجابات أفراد العينة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة

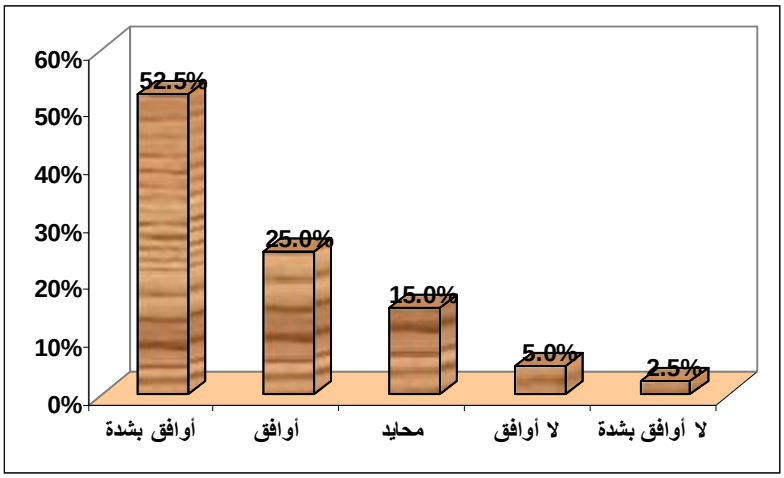

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يتضح من الجدول رقم (27/2/3) والشكل البياني رقم (24/2/3) فإن 52.5% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن عدم المعرفة الدقيقة بالعملاء أصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر المراقبة والمتابعة والتحصيل ، و 25% منهم موافقون، بينما 15% محايدون، و 5% لا يوافقون ، و 2.5% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (28/2/3) : الوسط الحسابي و الانحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة:

العبـــارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1 اسستقطاب كفاءات مؤصلة للعمل فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة ليسهل من عملية سداد القروض.	4.7	0.8	70.6	2	0.01
2 تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدى الى قيامهم بعمليات المراقبة والمتابعة والتحصيل بكل سهولة.	3.8	1.2	15.3	4	0.04
3 عدم توفر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب يؤدى الى ارتفاع تكلفة التمويل الممنوع.	3.9	1.1	17	4	0.02
4 عدم مقدرة الكادر البشرى العامل فى المؤسسات المالية على متابعة التطورات التى تحدث فى المشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة التحصيل.	4.1	1.1	12	3	0.01
5 الافتقار الى التخطيط اللازم لعمليات لعمليات مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض التمويل يساهم فى فشل عملية الحصول عليها.	4	1.1	26.3	4	0.03
6 عدم المعرفة الدقيقة بالعملاء أصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر المراقبة والمتابعة والتحصيل.	4.2	1	32.8	4	0.01

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2012 م

يلاحظ من الجدول رقم (28/2/3) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.8 – 1.2) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لجميع العبارات فهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لإجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : يوجد نقص فى الكادر البشرى المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة.

الخاتمة

وتتضمن الآتي :

اولاً :النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً : النتائج

من خلال عرض وتحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

1. غالبية المشروعات الصغيرة قيد الدراسة محتاجة لتحصيل أنشطتها التجارية والصناعية والخدمية .
2. التمويل المصروفى للمشروعات الصغيرة أقل من تمويل مصادر التمويل الأخرى المتمثلة فى المدخرات الشخصية والتجار والوسطاء ومدخرات العائلة .
3. تتردد المؤسسات المالية قيد الدراسة عند التعامل مع المشروعات الصغرة حيث وجدت الدراسة أن المؤسسات المالية تنظر للمشرعات الصغيرة بأنها عالية المخاطر وأن إحتمالات فشلها وتعثرها عالية وأن المشروعات الصغيرة تعانى من شح التوثيق الكامل لعملياتها واعتمادها على المعلومات غير الموثقة خطياً .
4. ضعف الكفاءة الإنتاجية والإدارية بالمؤسسات المالية قيد الدراسة بسبب النقص فى عدد الموظفين الذين يعملون على إدارة عمليات تمويل المشروعات الصغيرة .

ثانياً: التوصيات

1. تكوين وحدات مستقلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البنوك العاملة بمنطقة الدراسة تهتم بالإدخار ضمن الانشطة التى تقوم بها البنوك مع التأكد على جودة نظم إدارة المعلومات وإدارة المعلومات وإدارةالمحفظة وتدريب العاملين لتخصص فى التعامل مع هذا القطاع .
2. التوسع بمشاريع الأسر المنتجة وذلك بزيادة اعدادها ومخصصاتها على مستوى منطقة الدراسة وزيادة قيمة القرض للمشروع الواحد املاً فى تحقيق عائد أكبر للأسر المستفيدة .
3. تبسيط إجراءات الحصول على المشروع بإنتهاج سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بالكفاءات المالية وقبول كفالات الإقتطاع من الراتب أوالمعاش .
4. استخدام الاساليب الاسلامية فى التمويل بآلياتها المختلفة من مرابحة ومشاركة وغيرها من الصيغ والتركيز على صيغة المشاركة وذلك لربطها بين عنصرى رأس المال والعمل .
5. يجب على المشروعات الصغيرة أن تقدم للمؤسسات المالية معلومات دقيقة وكافية يعتمد عليها.

المصـادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ/ الكتب :

1. د. احمد الصديق جبريل، تمويل الصناعات الصغيرة في السودان بالتطبيق على تجربة بنك فيصل الإسلامي السوداني ، اتحاد المصارف السوداني ، الخرطوم : مجلة المصارف ، العدد الثاني، السنة الأولى، اكتوبر 2002م.

2. بدرالدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر ، وقفة آخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر ، معهد الدراسات المصرفية ، الخرطوم : 1996م.

3. توفيق عبدالرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 1422هـ - 2002م.

4. عباس حسن منوفلي ، الاستثمار في السودان، عوامله ومجالاته وبتركيز على الاستثمارات الصغيرة لاستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة ، الآمن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي ، التصدير ،شركة مطابع نجد التجارية ، الرياض: 1411هـ - 1990م.

5. محمد الطيب عبدالله ، البناء المؤسسي للصناعات الصغيرة ، الخرطوم: معهد البحوث الاقتصادية ،1993م.

6. محمد عبدالمجيد بصل ، تمويل الصناعات الصغيرة والحرفية في الدول النامية ، ورقة قدمت في ندوة ببنك التنمية الصناعية المصري، القاهرة: يناير 1996م.

7. د. محمد كمال الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف بالاسكندرية ، يناير 2000م.

8. نوال حسين عباس، المؤسسات المالية ، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

9. د. يوسف طه جمعه، الصناعات الصغيرة في العاصمة المثلثة ومدينة ودمدني بالسودان نشأتها وتطورها ومعوقات أدائها ، مجلة دراسات، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث، يونيو 1991م.

ب / الرسائل الجامعية:

1. ادريس محمد عمر، دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان ، دراسة حالة بعض المصارف في محلية الدويم ، رسالة دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2001-2007م.

2. خطاب فتح الرحمن حم ، دور التمويل المصرفي في تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، 2008م.

3. محمد سر الختم حاج عمر ، دور البنك الزراعي السوداني في التمويل الاصغر، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2009م.

4. مريم على ونورعبدالله، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 2008م.س

5. مشاعر عوض ادريس ، آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة , دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007.

ج/ تقارير:

1. بنك الأسرة ، إدارة التمويل الألأصغر ، تقرير الأداء للعام 2011م .

2. بنك الأسرة، إدارة التمويل ، سمنارات بنك الأسرة ، للعام 2011م.

د / المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Tuil,G.S.Small business Agenda: Trends in (2) a global Economy .University Press of America , 1989.

2. Sayed Abbs"Small Business financing The Sudan, discussion Paper Presented for The Economic Research, 1994.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/.....

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

الموضوع :إستبانة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة عن (دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان) "دراسة ميدانية على بعض المصارف بمحلية الدمازين" لنيل درجة الماجستير، وقد تم اختياركم من ضمن عينة الدراسة لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالمساهمة في إتمام هذه الدراسة ونجاحها.

حيث يؤكد لكم الباحث ان البيانات التي يتم الحصول عليها منكم لن تستخدم الإ لأغراض الدراسة و البحث العلمي وذلك في سرية تامة.كما نفيدكم ايضا ان تعاونكم و الإدلاء بإجابات الصحيحة يعني قوة و صلاحية و واقعية النتائج المستخلصة من الدراسة.

"وشكرا"

الباحثة:

سميرة يحي عبدالجبار

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع علامة (√)حول الخيار المناسب

1 / العمر: 30 سنة فأقل ☐ 31-40 سنة ☐ 41 - 50 سنة ☐

51 سنة فأكثر ☐

2/ المؤهل العلمي:

دبلوم وسيط ☐ بكالاريوس ☐ دبلوم عالٍ ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ اخرى أذكرها .....

3 / المؤهل المهني:

زمالة محاسبة سودانية ☐ زمالة محاسبة عربية ☐ زمالة محاسبة بريطانية ☐

زمالة محاسبة امريكية ☐ زمالة مراجعة داخلية امريكية ☐ أخرى أذكرها.....

4 / التخصص :

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ دراسات مصرفية و مالية ☐

تكاليف ☐ أخرى أذكرها.....

5 / سنوات الخبرة :

5 سنة ☐ فأقل 6- 10 ☐ 11- 15 سنة ☐ 16-20 سنة ☐

21- 25 سنة ☐ 26 سنة فأكثر ☐

6 / المركز الوظيفي :

محاسب ☐ مراقب مالي ☐ مراجع داخلي ☐ مصرفي ☐

رئيس الحسابات ☐ أخرى أذكرها.....

القسم الثاني: بيانات الدراسة:

الرجاء وضع علامة (√)حول الخيار المناسب

الفرضية الاولى:

المؤسسات المالية بمحلية الدمازين تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لا أوافق بشدة
7. تلعب المؤسسات المالية دوراً مهماً فى تمويل المشروعات الصغيرة .					
8. استخدام المؤسسات المالية بمحلية الدمازين لأسباب التمويل الاسلامية يؤدى الى توفير التمويل المناسب لظروف المشروعات الصغيرة .					
9. مساهمة المؤسسات المالية بمحلية الدمازين فى تمويل المشروعات الصغيرة يحسن من مستوى العائد منها .					
10. التمويل المقدم من المؤسسات المالية بمحلية الدمازين للمشروعات الصغيرة كافى بمايمكن من التنبؤ بأستمرارية التمويل.					
11. عدم عدالة المؤسسات المالية فى توزيع التمويل يؤدى الى حرمان بعض المشروعات الصغيرة من الاستفادة من التمويل المتاح.					
12. المؤسسات المالية تعمل على حصد وتجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة .					

الفرضية الثانية :

هنالك صعوبات مالة وإدارية داخل المؤسات المالية بمحلية الدمازين تعوق تمويل المشروعات الصغيرة .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لا أوافق بشدة
7. ضعف الضمانات المتاحة لأصحاب المشروعات الصغيرة يؤدى الى عدم حصولهم على التمويل المناسب.					
8. عدم توفر الوعى المصرفى لدى اصحاب المشروعات الصغيرة يعيق تمويل المشروعات الصغيرة.					
9. عدم وجود نظام للمعلومات خاص بالمشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة تمويل المشروعات الصغيرة.					
10. عدم تقيد أصحاب المشروعات الصغيرة بسداد قروض التمويل فى مواعيدها يزيد من مخاطر التمويل.					
11. قلة حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة تؤثر سلباً فى عملية التمويل.					
12. غياب الوعى المحاسبى لأصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر التمويل .					

الفرضية الثالثة:

يوجد نقص فى الكادر البشرى المؤهل والمدرب على مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض المشروعات الصغيرة .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لا أوافق بشدة
1. استقطاب كفاءات مؤصلة للعمل فى مجال تمويل المشروعات الصغيرة ليسهل من عملية سداد القروض.					
2. تدريب المختصين بأمر تمويل المشروعات الصغيرة يؤدى الى قيامهم بعمليات المراقبة والمتابعة والتحصيل بكل سهولة.					
3. عدم توفر المهارات البشرية المطلوبة ونقص التدريب يؤدى الى ارتفاع تكلفة التمويل الممنوع.					
4. عدم مقدرة الكادر البشرى العامل فى المؤسسات المالية على متابعة التطورات التى تحدث فى المشروعات الصغيرة يؤدى الى صعوبة التحصيل.					
5. الافتقار الى التخطيط اللازم لعمليات لعمليات مراقبة ومتابعة وتحصيل قروض التمويل يساهم فى فشل عملية الحصول عليها.					
6. عدم المعرفة الدقيقة بالعملاء أصحاب المشروعات الصغيرة يزيد من مخاطر المراقبة والمتابعة والتحصيل.					